النوع الثالث والخمسون[١] فِي مشكله وموهم الاختلاف والتناقض

والمراد به: ما يوهم التعارض بين الآيات، وكلامه تعالى منَزه عن ذلك؛ كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٢]، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافًا، وليس به فِي الحقيقة، فاحتيج لإزالته؛ كما صُنِّف فِي مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وقد تكلم فِي ذلك ابن عباس، وحُكي عنه التوقف فِي بعضها.

فصل

قال الزركشي فِي "البرهان"[٣]: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتَّى؛ كقوله فِي خلق آدم: ﴿مِن تُرَابٍ﴾[٤]، ومرة: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[٥]، ومرة: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾[٦]، ومرة: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[٧]، وهذه الألفاظ مختلفة، ومعانيها فِي أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلَى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[٨]، وفِي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾[٩]، والجان: الصغير من الحيات، والثعبان: الكبير منها؛ وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركاتِها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

---

(١) هو النوع الثامن والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة النساء: ٨٢.

(٣) (٢/ ٥٤ -٦٥).

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة الحجر: ٢٦ و٢٨ و٣٣.

(٦) سورة الصافات: ١١.

(٧) سورة الرحمن: ١٤.

(٨) سورة الشعراء: ٣٢.

(٩) سورة القصص: ٣١.

الثاني: لاختلاف الموضع؛ كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾(١٠)، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾(١١) مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(١٢).

قال الحليمي: فتُحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه.

وحمله غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن فِي القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يُسألون، وفِي آخر لا يُسألون.

وقيل: إن السؤال المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفى سؤال المعذرة وبيان الحجة.

الثالث: لاختلافهما فِي جهتَي الفعل؛ كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾(١٣)، أضيف القتل إليهم والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع: لاختلافهما فِي الحقيقة والْمَجاز: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾(١٤)؛ أي: سكارى من الأهوال مجازًا لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين؛ كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾(١٥)، مع قوله: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾(١٦). قال قطرب: فبصرك؛ أي: علمك ومعرفتك بِها قوية، من قولهم: بصر بكذا؛ أي: علم، وليس المراد: رؤية العين.

قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾(١٧).

تنبيه:

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي وتعذر فيها الترتيب والجمع؛ طلب التاريخ، وترك المتقدم بالمتأخر، ويكون ذلك ناسخًا. وإن لَم يعلم، وكان الإجماع على العمل

---

(١٠) سورة الصافات: ٢٤.

(١١) سورة الأعراف: ٦.

(١٢) سورة الرحمن: ٣٩.

(١٣) سورة الأنفال: ١٧.

(١٤) سورة الحج: ٢.

(١٥) سورة ق: ٢٢.

(١٦) سورة الشورى: ٤٥.

(١٧) سورة ق: ٢٢.

بإحدى الآيتين؛ عُلم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها[١٨].

قال: ولا يوجد فِي القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنْزلة تعارض الآيتين؛ نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١٩] بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما؛ بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الخف.

وقال الصيرفي: جماع الاختلاف والتناقض: أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلَى وجه من الوجوه؛ فليس فيه تناقض، وإنَّما التناقض فِي اللفظ: ما ضاده من كل جهة، ولا يوجد فِي الكتاب والسنة شيء من ذلك أبدًا، وإنَّما يوجد فيه النسخ فِي وقتين.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجبه العقل، فلذلك لَم يجعل قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٢٠] معارضًا لقوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾[٢١] ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾[٢٢]؛ لقيام الدليل العقلى أنه لا خالق غير الله، فتعين تأويل ما عارضه، فتؤول ﴿وَتَخۡلُقُونَ﴾ على تكذبون، و﴿تَخۡلُقُ﴾ على: تُصَوِّر.

≅ فائدة:

قال الكرماني عند قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[٢٣]: الاختلاف على وجهين.

- **اختلاف تناقض:** وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلَى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن.

- **اختلاف تلازم:** وهو ما يوافق الجانبين؛ كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد.

---

(١٨) ويلاحظ أن هذه القاعدة إنَّما تطبق فِي آيات الأحكام، أما الأخبار؛ فلا نسخ فيها، إنَّما يطلب فيها الجمع، فإن لَم يتيسر توقف فيها، وبحمد الله لا يوجد ما لا يُمَكن الجمع بينه من آيات الأخبار: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾.

(١٩) سورة المائدة: ٦.

(٢٠) سورة الزمر: ٦٢.

(٢١) سورة العنكبوت: ١٧.

(٢٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٢٣) سورة النساء: ٨٢.

أفرد هذا النوع بالتصنيف قطرب.

النوع الرابع والخمسون[٢٤] فِي الآيات المشتبهات

- والقصد به: إيراد القصة الواحدة فِي صور شتَّى وفواصل مختلفة.
- بل [قد] تأتي فِي موضع واحد مقدمًا وفِي آخر مؤخرًا؛ كقوله فِي البقرة[٢٥]: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾، وفي الأعراف[٢٦]: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ وفِي البقرة[٢٧]: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾، وسائر القرآن: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[٢٨].
- أو فِي موضع بزيادة وفِي آخر بدونها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[٢٩]، وفِي يس[٣٠]: [﴿وَسَوَآءٌ﴾؛ بزيادة واو]. وفِي البقرة[٣١]: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾، وفِي الأنفال[٣٢]: ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾.
- أو فِي موضع معرفًا وفِي آخر مُنَكَّرًا.
- أو مفردًا وفِي آخر جمعًا.
- أو بحرف وفِي آخر بحرف آخر.
- أو مدغمًا وفِي آخر مفكوكًا.

وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات، وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

- قوله تعالى فِي البقرة[٣٣]: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، وفي لقمان[٣٤]: ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ﴾؛

---

(٢٤) هو النوع الثالث والستون على ترتيب السيوطي.

(٢٥) آية: ٥٨.

(٢٦) آية: ١٦١.

(٢٧) آية: ١٧٣.

(٢٨) سورة المائدة: ٣، وسورة الأنعام: ١٤٥، وسورة النحل: ١١٥.

(٢٩) سورة البقرة: ٦.

(٣٠) آية: ١٠.

(٣١) آية: ١٩٣.

(٣٢) آية: ٣٩.

(٣٣) آية: ٢.

لأنه لَما ذكر هنا مجموع الإيْمان؛ ناسب المتقين، ولَما ذكر ثَمَّ الرحمة؛ ناسب الْمُحسنين.

- قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا﴾[٣٥] وفِي الأعراف[٣٦]: ﴿فَكُلَا﴾ بالفاء؛ قيل: لأن السكنَى في البقرة: الإقامة، وفي الأعراف: اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ﴾؛ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنَى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَغَدًا﴾[٣٧]، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[٣٨]؛ لأنه أعم. وفِي الأعراف[٣٩]: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ [ٱسْكُنْأَنتَوَزَوْجُكَٱلْجَنَّةَفَكُلَا]﴾، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنَى المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد الاتخاذ و﴿مِنْ حَيْثُ﴾[٤٠] لا تُعطي عموم معنَى ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

أفرد هذا النوع بالتصنيف خلق:

- **أولهم** -فيما أحسب-: الكسائي.
- ونظمه: السخاوي.
- وألف فِي توجيهه: الكرماني كتابه "البرهان فِي متشابه القرآن"[٤١].
- وأحسن منه: "درة التنْزيل وغرة التأويل"[٤٢] لأبِي عبد الله الرازي.
- وأحسن من هذا: "ملاك التأويل"[٤٣] لأبي جعفر بن الزبير، ولَم أقف عليه.

=

(٣٤) آية: ٣.

(٣٥) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٦) آية ١٩.

(٣٧) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٨) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٩) آية ١٩.

(٤٠) سورة الأعراف: ١٩.

(٤١) مطبوع، بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦ٰ.

(٤٢) مطبوع، بتحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥ٰ.

(٤٣) مطبوع، بتصحيح ومقابلة: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الرابعة ١٤٠١ٰ.

تنبيه: اختلف فِي نسبة الكتاب، ويقوم على تحقيقه وتحقيق نسبته بعض إخواننا فِي رسالة دكتوراه بجامعة

=

– وللقاضي بدر الدين بن جماعة فِي ذلك كتاب لطيف سماه "كشف المعاني عن متشابه المثاني"[٤٤].

– وفِي كتاب "أسرار التنْزيل" المسمى "قطف الأزهار فِي كشف الأسرار"[٤٥] من ذلك الجم الغفير.

النوع الخامس والخمسون[٤٦] فِي مقدمه ومؤخره

هو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديْم والتأخير؛ اتضح، وهو جدير أن يفرد بالتصنيف، وقد تعرض السلف لذلك فِي آيات:

– فأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة فِي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلاَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الدُّنْيَا**﴾[٤٧]؛ قال: "هذا من تقاديْم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم فِي الحياة الدنيا إنَّما يريد الله ليعذبَهم بها فِى الآخرة".

– وأخرج عنه أيضًا فِي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[٤٨]؛ قال: "هذا من تقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزامًا".

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه: "المقدمة فِي سر الألفاظ المقدمة"؛ قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة فِي ذلك الاهتمام؛ كما قال سيبويه فِي

=

أم القرى بِمكة المكرمة.

(٤٤) مطبوع بتحقيق: عبد الجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠'. وعنوان الكتاب فِي الطبعة "كشف المعاني فِي المتشابه من المثاني".

(٤٥) هو للسيوطي؛ قال فِي "كشف الظنون" (٢/ ١٣٥٢): كتب إلَى آخر سورة براءة فِي مجلد ضخم. ا'.

ثُمَّ علمت أنه حقق فِي رسالة جامعية بجامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف، وقد وقفت على مصورتِها.

(٤٦) هو النوع الرابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٤٧) سورة التوبة: ٨٥.

(٤٨) سورة طه: ١٢٩.

"كتابه": كأنَّهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنَى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديْم وأسراره؛ فقد ظهر لي منها فِي الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرك؛ كتقديْم اسم الله تعالى فِي الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾(٤٩)، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾(٥٠) الآية.

الثاني: التعظيم؛ كقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾(٥١)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾(٥٢)، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾(٥٣).

الثالث: التشريف؛ كتقديْم الذكر على الأنثى؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾(٥٤) الآية، والحر فِي قوله: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾(٥٥)، والحي فِي قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾(٥٦) الآية، ﴿**وما** يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾(٥٧).

الرابع: المناسبة، وهي: إما مناسبة المتقدم لسياق الكلام؛ كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾(٥٨)؛ فإن الجمال بالْجمال، وإن كان ثابتًا حالتَي السراح والإراحة، إلا أنَّها حالة إراحتها -وهو مجيئها من الرعي آخر النهار- يكون الجمال بِها أفخر؛ إذ هي فيه بطان، وحالة سراحها للراعي أول النهار يكون الجمال بِها دون الأول؛ إذ هي فيه خماص.

---

(٤٩) سورة آل عمران: ١٨.

(٥٠) سورة الأنفال: ٤١.

(٥١) سورة النساء: ٦٩.

(٥٢) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٥٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٥٤) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٥٥) سورة البقرة: ١٧٨.

(٥٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٥٧) سورة فاطر: ٢٢.

(٥٨) سورة النحل: ٦.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾(٥٩)؛ قدم نفي الإسراف؛ لأن السرف(٦٠) في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾(٦١)؛ لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر؛ كقوله: ﴿ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾(٦٢)، ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ﴾(٦٣)، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾(٦٤)، ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾(٦٥)، ﴿ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٩ وَثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ﴾(٦٦)، ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾(٦٧)، ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾(٦٨)، وأما قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾(٦٩)؛ فلمراعاة الفاصلة، وكذا قوله: ﴿جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾(٧٠).

الخامس: الحث عليه والحض على القيام به؛ حذرًا من التهاون به؛ كتقديْم الوصية على الدَّين فِي قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾(٧١) مع أن الدَّين مقدَّم عليها شرعًا.

السادس: السبق، وهو إما فِي الزمان باعتبار الإيجاد؛ كتقديْم الليل على النهار، والظلمات

---

(٥٩) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠) وفِي الطبعة المحققة: "الشرف"، وفِي طبعة الحلبِي: "الصرف"، ولعل الصواب -إن شاء الله- ما أثبته.

(٦١) سورة الروم: ٢٤.

(٦٢) سورة الحديد: ٣.

(٦٣) سورة الحجر: ٢٤.

(٦٤) سورة المدثر: ٣٧.

(٦٥) سورة القيامة: ١٣.

(٦٦) سورة الواقعة: ٣٩- ٤٠.

(٦٧) سورة الروم: ٤.

(٦٨) سورة القصص: ٧٠.

(٦٩) سورة النجم: ٢٥.

(٧٠) سورة المرسلات: ٣٨.

(٧١) سورة النساء: ١١.

على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر فِي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾(٧٢).

أو باعتبار الإنزال؛ كقوله: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾(٧٣)، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾(٧٤).

أو باعتبار الوجوب والتكليف؛ نحو: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾(٧٥)، ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾(٧٦) الآية، ﴿۞إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾(٧٧)، ولهذا قال ﷺ: «**نبدأ بما بدأ الله به**»(٧٨).

---

(٧٢) سورة الحج: ٧٥.

(٧٣) سورة الأعلى: ١٩.

(٧٤) سورة آل عمران: ٣.

(٧٥) سورة الحج: ٧٧.

(٧٦) سورة المائدة: ٦.

(٧٧) سورة البقرة: ١٥٨.

(٧٨) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٢١٨) كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ من حديث جابر بلفظ :" أبدأ بما بدأ الله به".

وأخرجه بلفظ :"نبدأ" الإمام مالك في الموطأ (١/ ٣٧٢رقم٨٢٩) ومن طريقه أبو عوانة في المسند (٢/ ٣٥٣رقم٣٤٠٥) وكذا البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٨٥) وأخرجه الطيالسي في المسند (٢٣٢رقم١٦٦٨) والحميدي في المسند (٢/ ٥٣٣رقم١٢٦٧) وأحمد في المسند (٣/ ٣٢٠) وأبو داود في السنن (٢/ ١٨٢رقم١٩٠٥) والترمذي في السنن (٣/ ٢١٦رقم٨٦٢) و(٥/ ٢١٠رقم٢٩٦٧) والنسائي في السنن (٥/ ٢٣٥رقم٢٩٦١) وفي السنن الكبرى (٢/ ٤٠٩، ٤١١رقم٣٩٥٥،٣٩٦٢) وابن ماجه في السنن (٢/ ١٠٢٢رقم٣٠٧٤) وابن الجارود في المنتقى (١٢١رقم٤٦٥) وأبو يعلى في المسند (٤/ ٢٣رقم٢٠٢٧) وعنه ابن حبان في الصحيح (٩/ ٢٥٠رقم٣٩٤٣) وأخرجه أبو عوانة في المسند (٢/ ٣٥٦رقم٣٤١٦) والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٢٢٤رقم١٤٠٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٨٥) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن

=

أو بالذات، نحو: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(٧٩)، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(٨٠)، وكذا جميع الأعداد، كل مرتبة هي مقدمة على ما فوقها بالذات. وأما قوله: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾(٨١)؛ فللحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

السابع: السببية؛ كتقديم ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لأنه عز فحكم، و﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ عليه؛ لأن الإحكام والإتقان ناشئ عن العلم. وأما تقدم ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ عليه فِي سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

ومنه تقديْم العبادة على الاستعانة فِي سورة الفاتحة؛ لأنَّها سبب حصول الإعانة.

وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾(٨٢)؛ لأن التوبة سبب الطهارة، ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾(٨٣)؛ لأن الإفك سبب الإثم، ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾(٨٤)؛ لأن البصر داعية إلَى الفرج.

الثامن: الكثرة؛ كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾(٨٥)؛ لأن الكفار أكثر، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾(٨٦) الآية؛ قدم الظالم لكثرته ثُمَّ المقتصد ثُمَّ السابق.

ولهذا قدم السارق على السارقة؛ لأن السرقة فِي الذكور أكثر، والزانية على الزاني؛ لأن الزنا فيهن أكثر.

ومنه تقديْم الرحمة على العذاب حيث وقع فِي القرآن غالبًا، ولهذا ورد: «**إن رحمتي غلبت**

=

جابر بن عبد الله بلفظ :"نبدأ بما بدأ الله به".

قال الترمذي :"هذا حديث حسن صحيح".

وإسناده صحيح"اهـ.

(٧٩) سورة النساء: ٣.

(٨٠) سورة المجادلة: ٧.

(٨١) سورة سبأ: ٤٦.

(٨٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٨٣) سورة الجاثية: ٧.

(٨٤) سورة النور: ٣٠.

(٨٥) سورة التغابن: ٢.

(٨٦) سورة فاطر: ٣٢.

غضبي»[٨٧].

وقوله: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾[٨٨]؛ قال ابن الحاجب فِي "أمالية": إنَّما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذلك فِي الأزواج أكثر منه فِي الأولاد، وكان أقعد فِي الْمَعنَى المراد، فَقُدِّم، ولذلك قُدِّمت الأموال فِي قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[٨٩]؛ لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[٩٠]، وليست الأولاد فِي استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديْمها أولى.

التاسع: الترقي من الأدنى إلَى الأعلى؛ كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[٩١] الآية، بدأ بالأدنى لغرض الترقي؛ لأن اليد أشرف من الرِّجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

ومن هذا النوع: تأخير الأبلغ.

وقد خُرِّج عليه تقديْم الرحمن على الرحيم، والرءوف على الرحيم، والرسول على النَّبي فِي قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[٩٢]، وذكر لذلك نكت أشهرها: مراعاة الفاصلة.

العاشر: التدلي من الأعلى إلَى الأدنى.

وخُرِّج عليه: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٩٣]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾[٩٤]، ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ

---

(٨٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٠٢٢) كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قول الله تعالى {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٥١) كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :"لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي"اهـ.

(٨٨) سورة التغابن: ١٤.

(٨٩) سورة التغابن: ١٥.

(٩٠) سورة العلق: ٦- ٧.

(٩١) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٩٢) سورة مريم: ٥١.

(٩٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٩٤) سورة الكهف: ٤١.

ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾(٩٥). هذا ما ذكره ابن الصائغ.

وزاد غيره أسبابًا أخر منها:

- كونه أدل على القدرة وأعجب؛ كقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾(٩٦) الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾(٩٧).

قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدل على القدرة وأدخل فِي الإعجاز؛ لأنَّها جماد، والطير حيوان ناطق(!)

- **ومنها.** رعاية الفواصل.

- **ومنها:** إفادة الحصر للاختصاص.

≅ تنبيه:

قد يقدم لفظ فِي موضع ويؤخر فِي آخر.

ونكتة ذلك:

- إما لكون السياق فِي كل موضع يقتضي ما وقع فيه؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

- وإما لقصد البداءة والختم به؛ للاعتناء بشأنه؛ كما فِي قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾(٩٨) الآيات.

- وإما لقصد التفنن فِى الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب؛ كما فِي قوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾(٩٩)، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾(١٠٠). وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾(١٠١)، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾(١٠٢).

---

(٩٥) سورة النساء: ١٧٢.

(٩٦) سورة النور: ٤٥.

(٩٧) سورة الأنبياء: ٧٩.

(٩٨) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٩٩) سورة البقرة: ٥٨.

(١٠٠) سورة الأعراف: ١٦١.

(١٠١) سورة المائدة: ٤٦.

(١٠٢) سورة الأنعام: ٩١.

النوع السادس والخمسون[١٠٣] فِي بيان الموصول لفظًا المفصول معنًى

هو نوع مهم جدير أن يُفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير فِي الوقف، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿۞هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلَى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[١٠٤]؛ فإن الآية فِي قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق، وصرح به فِي حديث أخرجه أحمد، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه من طريق الحسن عن سمرة مرفوعًا[١٠٥]، وأخرجه ابن أبي حاتم وغيره بسند صحيح عن ابن عباس[١٠٦].

---

(١٠٣) هو النوع التاسع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١٠٤) سورة الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠.

(١٠٥) قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١١) والترمذي في السنن (٥/ ٢٦٧رقم٣٠٧٧) والروياني في المسند (٢/ ٥٢رقم٨١٦) وابن جرير الطبري في التفسير (٩/ ١٤٦) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣١رقم٨٦٣٧) وابن عدي في الكامل (٥/ ٤٣) والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٢١٥رقم٦٨٩٥) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٩٤) من طرق عن عمر بن إبراهيم ثنا قتادة عن الحسن عن سَمُرَةَ عَنِ النبي ﷺ قال:" لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بها إِبْلِيسُ وكان لاَ يَعِيشُ لها وَلَدٌ فقال سَمِّيهِ عَبْدَ الحرث فإنه يَعِيشُ فَسَمَّوْهُ عَبْدَ الحرث فَعَاشَ وكان ذلك من وحي الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ".

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"اهـ؛ فتعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال (٥/ ٢١٦) بقوله : " صححه الحاكم! وهو حديث منكر كما ترى"اهـ.

وضعفه وبين علله الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/ ٥٢٥-٥٢٧) وكذا في البداية والنهاية (١/ ٨٩).

وكذا ضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٥١٦ رقم ٣٤٢) "اهـ.

(١٠٦) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/ ١٧٣رقم٩٧٣) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٤رقم٨٦٥٤) من طريقين عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:"حملت حواء ، فأتاها إبليس فقال : إني صاحبكما الذي أخرجتكم من الجنة لتطيعيني أو لأجعلن له قرنين أيل فيخرج من بطنك فيشقه ولأفعلن ولأفعلن فخوفهما سمياه عبد الحارث فأبيا

=

لكن آخر الآية مشكل، حيث نسب الإشراك إلَى آدم وحواء، وآدم نَبِي مكلم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعًا.

وقد جر ذلك بعضهم إلَى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنَّها فِي رجل وزوجته كانا من أهل الملك، وتعدى إلَى تعليل الحديث والحكم بنكارته.

وما زلت فِي وقفة من ذلك حتَّى رأيت ابن أبي حاتم؛ قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: حدثنا أحمد بن مفضل: حدثنا أسباط عن السدي فِي قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾؛ قال: «هذا فصل من آية آدم خاصة فِي آلهة العرب»(١٠٧).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن عيينة: سمعت صدقة بن عبد الله بن كثير المكي يحدث عن السدي؛ قال: «هذا من الموصول المفصول»(١٠٨).

=

أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاهما أيضاً فقال مثل ذلك فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاهما فذكر لهما فأدركهما حثبُّ الولد فسمياه عبد الحارث". فذلك قوله ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾".

وإسناده ضعيف؛ فيه : خصيف ، صدوق سيء الحفظ مختلط .

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣١رقم٨٦٣٦) : حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن علي حمزة ثنا حبان عن عبد الله بن المبارك عن شريك عن خصيف عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا ﴾ : آدم حملت".

وإسناده ضعيف؛ فيه : شريك ، صدوق يخطئ كثيراً ، وفيه : خصيف ، صدوق سيء الحفظ مخلط"اهـ.

(١٠٧)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (٩/ ١٤٨) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٥رقم٨٦٦١) من طريقين عن أحمد بن المفضل عن أسباط عن السدي عنه به .

إسناده ضعيف؛ فيه: أسباط، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(١٠٨)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٤٦) ومن طريقه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٤رقم٨٦٥٥) عن ابن عيينة قال سمعت صدقة يحدث عن السدي قال:" هذا من المفصول المفصل".

=

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين: حدثنا مُحمَّد بن أبي حماد: حدثنا مهران عن سفيان عن السدي عن أبي مالك؛ قال: «هذه مفصولة، أطاعه فِي الولد، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ هذه لقوم مُحمَّد»(١٠٩).

فانْحلت عنِّي هذه العقدة، وانْجلت لي هذه المعضلة، واتضح لي بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾(١١٠) وأن ما بعده تخلص إلَى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلَى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة؛ لقال: عما يشركان؛ كقوله: ﴿دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾(١١١)، كذلك الضمائر فِي قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾(١١٢) وما بعده إلَى آخر الآيات.

وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾(١١٣) الآية؛ فإنه على تقدير الوصل يكون الراسخون يعلمون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه.

=

إسناده ضعيف؛ فيه: صدقة بن عبد الله المكي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٦) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٣) وقال :"القارىء أبو الهذيل صاحب حروف مجاهد روى عن السدى روى عنه سفيان بن عيينة سمعت أبى يقول ذلك"، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٤٦٨) "اهـ.

(١٠٩)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٥رقم٨٦٦٣) حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن أبى حماد ثنا مهران عن سفيان عن السدى عن أبى مالك عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن أبي حماد، هو محمد بن حميد الرازي كما بينه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٢٢-٤٢٣)، وهو متروك، وفيه: مهران بن أبي عمر العطار الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ"اهـ.

(١١٠) سورة الأعراف: ١٩٠.

(١١١) سورة الأعراف: ١٨٩.

(١١٢) سورة الأعراف: ١٩١.

(١١٣) سورة آل عمران: ٧.

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نَهيك قالا: «إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة»[١١٤].

ويؤيد ذلك كون الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ.

النوع السابع والخمسون[١١٥] فِي ناسخه ومنسوخه

[أهمية هذا النوع:]

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ.

وقد قال علي لقاص: "أتعرف الناسخ من المنسوخ؟. قال: لا. قال: هلكت وأهلكت"[١١٦].

وفِي هذا النوع مسائل:

الأولى [معنَى النسخ]:

يرد النسخ بِمعنَى الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾[١١٧].

وبِمعنَى التبديل، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾[١١٨].

وبِمعنَى التحويل؛ كتناسخ المواريث؛ بِمعنَى تحويل الميراث من واحد إلَى واحد.

---

(١١٤) قال في غاية البيان :" حسن: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين "اهـ.

(١١٥) هو النوع السابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١١٦) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرج أبو داود في الناسخ والمنسوخ (١/ ٢٥٩-الدر المنثور) ومن طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه أبو حاتم في الناسخ والمنسوخ (٨/ ٤٦-منهاج السنة) وابن أبي عاصم في المذكر (٨٢رقم١٤) وأبو خيثمة في العلم (٣١رقم١٣٠) ومن طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه الحربي في غريب الحديث (٣/ ١٠٤٤) والنحاس في الناسخ (٤٨، ٤٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٧) وفي المدخل (١٧٧رقم١٨٤) وابن بشكوال في غوامض الأسماء (١/ ٢٥٧) من طريقين عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عنه به "اهـ.

(١١٧) سورة الحج: ٥٢.

(١١٨) سورة النحل: ١٠١.

وبِمعنَى النقل من موضع إلَى موضع، ومنه: نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه حاكيًا للفظه وخطه.

قال مكي: وهذا الوجه لا يصح أن يكون فِي القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك؛ محتجًّا بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وإنَّما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعيدي: يشهد لِما قاله النحاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(١١٩)، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾(١٢٠)، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجومًا جميعه فِي أم الكتاب، وهو اللوح الْمَحفوظ؛ كما قال تعالى: ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾(١٢١).

الثانية [جواز النسخ]:

النسخ مِمَّا خص الله به هذه الأمة لحكم، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه.

وأنكره اليهود؛ ظنًّا منهم أنه بداء؛ كالذي يرى الرأي ثُمَّ يبدو له.

وهو باطل؛ لأنه بيان مدة الحكم؛ كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنَى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

---

(١١٩) سورة الجاثية: ٢٩.

(١٢٠) سورة الزخرف: ٤.

(١٢١) سورة الواقعة: ٧٨ - ٧٩.

والذي يظهر -والله أعلم- أن ما أورده السعيدي على مكي لا يرد؛ لأن مراد مكي بقوله: "فِي القرآن"؛ يعنِي: فِي ناسخ القرآن ومنسوخه، ألا ترى أنه احتج بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ وإنَّما يأتي بلفظ آخر؟ وكلام السعيدي إنَّما هو فِي صحة تسمية القرآن جميعه منسوخًا باعتبار أنه فِي اللوح المحفوظ.

لكن ينبغي أن يلاحظ أنه لَم يأت فِي الشريعة هذا الْمعنَى (أعنِي: الذي ذكره السعيدي من كون القرآن العظيم منسوخ من اللوح المحفوظ).

ثُمَّ الكيفية الَّتِي عليها القرآن فِي اللوح المحفوظ لا نعلمها، فكيف يصح أن يقال: القرآن منسوخ -بِمعنَى منقول- عن اللوح المحفوظ؟!

نعم؛ القرآن فِي اللوح المحفوظ فِي كتاب مكنون؛ ولا نزيد.

[هل ينسخ القرآن بالسنة؟]

واختلف العلماء فِي نسخ القرآن:

فقيل: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن؛ كقوله تعالى: ﴿۞مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾[١٢٢]؛ قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيرًا منه إلا قرآن.

وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنَّها أيضًا من عند الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[١٢٣]، وجعل منه آية الوصية.

والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي؛ نَسخت، وإن كانت اجتهادًا؛ فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوري فِي "تفسيره".

قال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة؛ فمعها قرآن عاضد لَهَا، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن؛ فمعه سنة عاضدة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة.

الثالثة [لا نسخ فِي الأخبار]:

لا يقع النسخ إلا فِي الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بِمعنَى الطلب؛ فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد، وإذا عرفت ذلك؛ عرفت فساد صنع من أدخل فِي كتب النسخ كثيرًا من آيات الأخبار والوعد والوعيد.

الرابعة [أقسام النسخ]:

النسخ أقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهو النسخ على الحقيقة؛ كآية النجوى[١٢٤].

الثاني: ما نسخ مِمَّا كان شرعًا لمن قبلنا؛ كآية شرع القصاص والدية[١٢٥]، أو كان أمر به أمرًا إجماليًّا؛ كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة وصوم عاشوراء برمضان، وإنَّما يسمى هذا نسخًا تجوزًا.

الثالث: ما أمر به لسبب ثُمَّ يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثُمَّ نسخ بإيْجاب القتال.

---

(١٢٢) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٣) سورة النجم: ٣.

(١٢٤) آية رقم (١٢) من سورة المجادلة، وانظر لزامًا: "الجامع لأحكام القرآن" (١٧ / ٣٠٣).

(١٢٥) آية رقم (٤٥) من سورة المائدة.

وهذا فِي الحقيقة ليس نسخًا، بل هو من قسم المنسأ؛ كما قال تعالى: ﴿أو ننسأها﴾[١٢٦]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلَى أن يقوى المسلمون، وفِي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى.

وبِهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية فِي ذلك منسوخة بآية السيف[١٢٧]، وليس كذلك، بل هي من المنسأ؛ بِمعنَى: أن كل أمر ورد يجب امتثاله فِي وقت ما لعلة تقتضي ذلك الحكم، ثُمَّ ينتقل بانتقال تلك العلة إلَى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنَّما النسخ: الإزالة للحكم حتَّى لا يجوز امتثاله.

وقال مكى: ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية؛ مثل قوله فِي البقرة: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾[١٢٨] محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه.

الخامسة [أقسام الناسخ]:

قال مكي: الناسخ أقسام:

- فرض نسخ فرضًا، ولا يجوز العمل بالأول؛ كنسخ الحبس للزواني بالحد.
- وفرض نسخ فرضًا، ويجوز العمل بالأول؛ كآية المصابرة[١٢٩].
- وفرض نسخ ندبًا؛ كالقتال، كان ندبًا ثُمَّ صار فرضًا.
- وندب نسخ فرضًا؛ كقيام الليل، نسخ بالقراءة فِي قوله: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾[١٣٠].

السادسة [المرجع فِي معرفة النسخ]:

قال ابن الحصار: إنَّما يرجع فِي معرفة النسخ إلَى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا.

قال: وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ؛ ليعرف المتقدم والمتأخر.

---

(١٢٦) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٧) آية رقم (٥) من سورة التوبة.

(١٢٨) سورة البقرة: ١٠٩.

(١٢٩) آية رقم (٦٥) من سورة الأنفال.

(١٣٠) سورة المزمل: ٢٠.

قال: ولا يعتمد فِي النسخ قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد الْمُجتهدين؛ من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر فِي عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.

قال: والناس فِي هذا بين طرفي نقيض، فمن قائل: لا يُقبل فِي النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد، والصواب خلاف قولهما.

السابعة [أنواع النسخ فِي القرآن]:

النسخ فِي القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نُسخ تلاوته وحكمه معًا.

قالت عائشة: «كان فيما أُنزل (عشر رضعات معلومات)، فنسخن بـــ (خمس معلومات)، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن». رواه الشيخان[١٣١].

وقد تكلموا فِي قولها: "وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن"؛ فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أن التلاوة نُسخت أيضًا ولَم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثُمَّ رُفعت[١٣٢].

---

(١٣١)قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٤٥٢) كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات.

قال الشيخ: لم أجده عند البخاري.

قلت: انظر الجمع بين الصحيحن (٤/ ١٨٠) للحميدي"اهـ.

(١٣٢) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٠٥٠) كتاب الزكاة باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرؤوا القرآن فقال:" أنتم خيار أهل البصرة، وقراؤهم فأتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أني قد حفظت منها (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب) وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة)".

=

وقال مكي: هذا المثال فِيه المنسوخ غير متلو، والناسخ غير متلو، ولا أعلم له نظيرًا. انتهى.

الضرب الثاني: ما نُسخ حكمه دون تلاوته، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جدًّا وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه؛ فإن الْمُحققين منهم؛ كالقاضي أبِي بكر بن العربي بيَّن ذلك وأتقنه.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

- قسم ليس من النسخ فِي شيء، ولا من التخصيص، ولا له بِهما علاقة بوجه من الوجوه.

- وقسم هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنَى ابن العربي بتحريره فأجاد.

- وقسم رفع ما كان عليه الأمر فِي الجاهلية أو فِي شرائع من قبلنا أو فِي أول الإسلام، ولَم ينْزل فِي القرآن، وهذا إدخاله فِي قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجحه مكي وغيره، ووجهوه بأن ذلك لو عُدَّ فِي الناسخ؛ لَعُدَّ جميع القرآن منه؛ إذ كله أو أكثره رافع لِما كان عليه الكفار وأهل الكتاب، قالوا: وإنَّما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. انتهى.

نعم؛ النوع الأخير منه، وهو رافع ما كان فِي أول الإسلام؛ إدخاله أوجه من القسمين قبله.

فإن قلت: ما الحكمة فِي رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

=

وفي لفظ :" أنزلت سورة كنا نشبهها ببراءة ..." أخرجه أبو عوانة في المسند (٢/ ٤٩٥رقم٣٩٧٠) وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٣/ ١١٥رقم٢٣٤٢) وفي حلية الأولياء (١/ ٢٥٧).

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٤٣رقم٥٨٦) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٣٠٢-مجمع الزوائد) من طريق علي بن زيد عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي موسى الأشعري قال: نزلت سورة نحو براءة، ثم رفعت، وحفظ منها (إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم. ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب)".

قال العراقي في المغني (٢/ ٨٩٤رقم٣٢٦٣) :"حديث أبي موسى:" نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم لو أن لابن آدم واديين من مال ..." الحديث: مسلم مع اختلاف دون قوله {إن الله يؤيد هذا الدين} ورواه بهذه الزيادة الطبراني وفيه علي بن زيد متكلم فيه"اهـ.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله فيثاب عليه، فتُركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: أن النسخ غالبًا يكون للتخفيف، فأُبقيت التلاوة تذكيرًا للنعمة ورفع المشقة.

الضرب الثالث: ما نُسخ تلاوته دون حكمه.

وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمة فِي رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلاَّ بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتِها؟

وأجاب صاحب "الفنون": بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة فِي المسارعة إلَى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلَى ذبح ولده بِمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

تنبيه:

حكى القاضي أبو بكر فِي "الانتصار" عن قوم إنكار هذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد، ولا حجة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة إنَّما يكون بأن ينسيهم الله إياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه فِي المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديْمة الَّتِي ذكرها فِي كتابه فِي قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[١٣٣]، ولا يُعرف اليوم منها شيء.

ثُمَّ لا يَخلو ذلك من أن يكون فِي زمان النَّبِي ﷺ، حتَّى إذا توفي لا يكون متلوًّا فِي القرآن، أو يَموت وهو متلو موجود بالرسم ثُمَّ ينسيه الله الناس ويرفعه من أذهانِهم.

وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النَّبِي ﷺ. اهـ.

تنبيه:

قال ابن الحصار فِي هذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلَى غير بدل وقد قال تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ وهذا إخبار لا يدخله خلف؟ فالجواب: أن تقول: كل ما ثبت الآن من القرآن ولَم يُنسخ فهو بدل مِمَّا قد نُسخت تلاوته، فكل ما نسخه الله من القرآن مِمَّا لا نعلمه الآن؛ فقد أبدله بِما علمناه وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

---

(١٣٣) سورة الأعلى: ١٨- ١٩.

النوع الثامن والخمسون[١٣٤] فِي الحصر والاختصاص

[تعريفه:]

أما الحصر -ويقال له: القصر-؛ فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضًا: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

[أقسامه:]

[أولاً: باعتبار طرفيه:]

ينقسم إلَى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكل منهما: إما حقيقي، وإما مجازي.

- مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقيًّا؛ نحو: ما زيد إلا كاتب؛ أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز، لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتَّى يُمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لَهَا غيرها، ولذا لَم يقع فِي التنْزيل.

- ومثاله مجازيًّا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١٣٥]؛ أي: إنه مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلَى التبري من الموت الذي استعظموه الذي هو من شأن الإله.

- ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقيًّا: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٣٦].

- ومثاله مجازيًّا: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾[١٣٧] الآية؛ لَما قال الشافعي: إن الكفار لَما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنْزير وما أُهِلَّ لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيرًا من المباحات، وكانت سجيتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شبههم فِي البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبُهم، فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه، والغرض الرد عليهم، والمضادة لا الحصر الحقيقي.

[ثانيًا: باعتبار حال المخاطب:]

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلَى ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

---

(١٣٤) هو النوع الخامس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(١٣٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٣٦) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(١٣٧) سورة الأنعام: ١٤٥.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشركة؛ نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَٰحِدٌ﴾(١٣٨)؛ خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام فِي الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له؛ نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾(١٣٩)؛ خوطب به نَمروذ الذي اعتقد أنه هو الْمُحيي المميت دون الله. ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾(١٤٠)؛ خوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونَهم. ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(١٤١)؛ خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها.

---

(١٣٨) سورة النحل: ٥١.

(١٣٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(١٤٠) سورة البقرة: ١٣.

(١٤١) سورة النساء: ٧٩.

فصل طرق الحصر كثيرة

أحدها: النفي والاستثناء، سواء كان النفى بـــ (لا) أو (ما) أو غيرهما، والاستثناء بـــ (إلا) أو (غير)؛ نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٤٢]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٤٣]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾[١٤٤].

ووجه إفادة الحصر: أن الاستثناء المتفرغ لابد أن يتوجه النفي فيه إلَى مقدر، وهو مستثنَى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلَى مخرج منه.

والمراد: التقدير المعنوي لا الصناعي، ولابد أن يكون عامًّا؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولابد أن يكون مناسبًا للمستثنَى منه فِي جنسه؛ مثل: (ما قام إلا زيد)؛ أي: لا أحد، و(ما أكلت إلا تَمرًا)؛ أي: مأكولاً، ولابد أن يوافقه فِي صفته؛ أي: إعرابه، وحينئذٍ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـــ (إلا) ضرورة، فيبقى ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، وقد يخرج عن ذلك فينَزل المعلوم منْزلة الْمَجهول لاعتبار مناسب؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١٤٥]؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لَم يكونوا يجهلون رسالة النَّبِي ﷺ؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منْزلة من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول فلابد من موته، فمن استبعد موته؛ فكأنه استبعد رسالته.

الثاني: (إنَّما): الجمهور على أنَّها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتَها إياه؛ منهم أبو حيان[١٤٦].

واستدل مثبتوه بأمور:

- **منها:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[١٤٧] بالنصب؛ فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنه المطابق فِي الْمَعنَى لقراءة الرفع؛ فإنَّها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل: استواء معنَى القراءتين.

---

(١٤٢) سورة الصافات: ٣٥.

(١٤٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٤٤) سورة المائدة: ١١٧.

(١٤٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٤٦) "البحر المحيط" (١/ ٦١)، وانظر: "مغنِي اللبيب" (ص ٤٠٦ -المحققة).

(١٤٧) سورة البقرة: ١٧٣.

- **ومنها:** أن (إن) للإثبات، و(ما) للنفي، فلابد أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكن تُعُقِّب بأن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

- **ومنها:** أن (إن) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السكاكي. وتُعُقِّب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: إن زيدًا لقائم. وأجيب بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

- **ومنها:** قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾(١٤٨)، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾(١٤٩)، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾(١٥٠)؛ فإنه إنَّما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنَّما) للحصر؛ ليكون معناها: لا آتيكم به إنَّما يأتي به الله، ولا أعلمها إنَّما يعلمها الله.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾(١٥١)، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾(١٥٢)، ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى﴾(١٥٣)، ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾(١٥٤)، ولا يستقيم الْمَعنَى فِى هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تستعمل (إنَّما) فِي مواقع التعريض؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(١٥٥).

الثالث: (أنَّما) -بالفتح- عدها من طرق الحصر الزمخشري(١٥٦) والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١٥٧): (إنَّما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم؛ نحو: (إنَّما زيد قائم)، و(إنَّما يقوم زيد)، وقد اجتمع

---

(١٤٨) سورة الأحقاف: ٢٣.

(١٤٩) سورة هود: ٣٣.

(١٥٠) سورة الاعراف: ١٨٧.

(١٥١) سورة الشورى: ٤١ - ٤٢.

(١٥٢) سورة التوبة: ٩١- ٩٣.

(١٥٣) سورة الأعراف: ٢٠٣.

(١٥٤) سورة آل عمران: ٢٠.

(١٥٥) سورة الرعد: ١٩.

(١٥٦) "الكشاف" (٣/ ٢٣).

(١٥٧) سورة الأنبياء: ١٠٨.

الأمران فِي هذه الآية؛ لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مع فاعله بِمنْزلة (إنَّما يقوم زيد)، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بِمنْزلة (إنَّما زيد قائم).

وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أن الوحي إلَى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرح التنوخي فِي "الأقصى القريب"(١٥٨) بكونها للحصر، فقال: كما أوجب أن (إنَّما) -بالكسر- للحصر، أوجب أن (أنَّما) -بالفتح- للحصر؛ لأنَّها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لَم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انْحصار الوحي فِي الوحدانية، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بـــ (لا) أو (بل) ذكره أهل البيان ولَم يحكوا فيه خلافًا.

ونازع فيه الشيخ بَهاء الدين فِي "عروس الأفراح"، فقال: أي قصر فِي العطف بـــ (لا)؟! إنَّما فيه نفي وإثبات، فقولك: (زيد شاعر لا كاتب) لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنَّما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازًا، وليس هو خاصًّا بنفي الصفة الَّتِي يعتقدها المخاطب. وأما العطف بـــ (بل)؛ فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديْم المعمول؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١٥٩)، ﴿إِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(١٦٠)، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريبًا.

السادس: ضمير الفصل؛ نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾(١٦١)؛ أي: لا غيره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١٥٨) لمحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر التنوخي، زين الدين، أبو عبد الله، بياني، من آثاره "الأقصى القريب" فِي علم البيان. "معجم المؤلفين" (١١/ ٢٨٦). وهو غير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن منجا التنوخي الدمشقي ثُمَّ البغدادي، زين الدين، أديب، من آثاره: "أقصى القرب فِي صناعة الأدب". "معجم المؤلفين" (١١/ ٣٠٣).

فإن صح أنَّهما اثنان، فيكون قد خلط بينهما المحقق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، والأول توفي فِي القرن السابع، والآخر توفي فِي منتصف القرن الثامن (٧٤٨هـ)، والله أعلم.

(١٥٩) سورة الفاتحة: ٤.

(١٦٠) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٦١) سورة الشورى: ٩، وسيأتي -إن شاء الله- الحديث عن ضمير الفصل فِي (قواعد يحتاج إلَى

=

ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١٦٢]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[١٦٣]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[١٦٤].

ومِمَّن ذكر أنه للحصر: البيانيون فِي بحث المسند إليه، استدل له السهيلي بأنه أتي به فِي كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك الْمَعنَى إِلَى غير الله، ولَم يؤت به حيث لَم يُدَّع، وذلك فِي قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[١٦٥] إِلَى آخر الآيات، فلم يؤت به فِي ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾[١٦٦]، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾[١٦٧]، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[١٦٨]؛ لأن ذلك لَم يُدَّع لغير الله، وأتي به فِي الباقي لادعائه لغيره.

قال فِي "عروس الأفراح": وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١٦٩]؛ لأنه لو لَم يكن للحصر لَما حسن؛ لأن الله لَم يزل رقيبًا عليهم، وإنَّما الذي حصل بتوفيته أنه لَم يبق لهم رقيب غير الله تعالى. ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[١٧٠]؛ فإنه ذُكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديْم المسند إليه على ما قاله الشيخ عبد القاهر: قد يُقَدَّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي.

والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

- **أحدها**: أن يكون المسند إليه معرفة، والمسند مثبتًا، فيأتي للتخصيص؛ نحو: (أنا قمت) و(أنا سعيت فِي حاجتك)، فإن قصد به قصر الإفراد؛ أكد بنحو: (وحدي)، أو قصر القلب؛

=

معرفتها المفسر).

(١٦٢) سورة البقرة: ٥.

(١٦٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٦٤) سورة الكوثر: ٣.

(١٦٥) سورة النجم: ٤٣.

(١٦٦) سورة النجم: ٤٥.

(١٦٧) سورة النجم: ٤٧.

(١٦٨) سورة النجم: ٥٠

(١٦٩) سورة المائدة: ١١٧.

(١٧٠) سورة الحشر: ٢٠.

أكد بنحو: (لا غيري)، ومنه فِي القرآن: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾(١٧١)؛ فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾(١٧٢)، ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد: بل أنتم لا غيركم. على أن المقصود نفي فرحه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم.

قال فِي "عروس الأفراح": قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾(١٧٣)؛ أي: لا يعلمهم إلا نحن، وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص.

قال الشيخ بَهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

– **ثانيها:** أن يكون المسند منفيًّا؛ نحو: أنت لا تكذب؛ فإنه أبلغ من نفى الكذب من (لا تكذب)، ومن (لا تكذب أنت)، وقد يفيد التخصيص، ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾(١٧٤).

– **ثالثها:** أن يكون المسند إليه نكرة مثبتًا؛ نحو: (رجل جاءني)، فيفيد التخصيص: إما بالجنس؛ أي: لا امرأة، أو الوحدة؛ أي: لا رجلان.

–**رابعها:** أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده؛ نحو: (ما أنا قلت هذا)؛ أي: لَم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾(١٧٥)؛ أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾(١٧٦).

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطًا وتفاصيل بسطناها فِي "شرح ألفية المعاني".

الثامن: تقديْم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديْم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص.

ورده صاحب "الفلك الدائر" بأنه لَم يقل به أحد.

وهو ممنوع، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديْم ما رتبته التأخير يفيده، ومثلوه بنحو: (تَميمي أنا).

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يُذْكَر ليفيد التخصيص.

---

(١٧١) سورة النمل: ٣٦

(١٧٢) سورة النمل: ٣٦

(١٧٣) سورة التوبة: ١٠١.

(١٧٤) سورة القصص: ٦٦.

(١٧٥) سورة هود: ٩١.

(١٧٦) سورة هود: ٩٢.

وتعقبه صاحب "الإيضاح".

وصرح الزمخشري بأنه أفاد الاختصاص فِي قوله: ﴿ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾[١٧٧] فِي سورة الرعد، وفِي قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[١٧٨]، وفِي قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾[١٧٩]، ويحتمل أنه أراد أن تقديْمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزءين، ذكر الإمام فخر الدين الرازي فِي "نهاية الإيجاز"[١٨٠] أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة؛ نحو: (المنطلق زيد)، ومنه فِي القرآن فيما ذكر الزملكاني فِي "أسرار التنْزيل": ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١٨١]؛ قال: إنه يفيد الحصر كما فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١٨٢]؛ أي: الحمد لله لا لغيره.

الحادي عشر: نحو: (جاءني زيد نفسه)، نقل بعض شراح "التلخيص" عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو: (إن زيدًا لقائم)، نقله المذكور أيضًا.

الثالث عشر: نحو (قائم) فِي جواب: (زيد قائم أو قاعد). ذكره الطيبِي فِي "شرح التبيان".

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ما نقله فِي "الكشاف" فِي قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾[١٨٣]؛ قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلَى لفظ (الطاغوت)؛ لأن وزنه -على قولٍ- (فعلوت) من الطغيان؛ كملكوت ورحموت؛ قُلب بتقديْم اللام على العين، فوزنه (فلعوت)، ففيه مبالغات: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص؛ إذ لا يُطلق على غير الشيطان.

≅ تنبيه [حول إفادة تقديْم المعمول للحصر]:

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديْم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفًا

---

(١٧٧) سورة الرعد: ٢٦.

(١٧٨) سورة الزمر: ٢٣.

(١٧٩) سورة الأحزاب: ٤.

(١٨٠) (ص ١٦٢ - ١٦٣).

(١٨١) سورة الفاتحة: ١.

(١٨٢) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٣) سورة الزمر: ١٧.

أو مجرورًا، ولهذا قيل فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١٨٤): معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفِي ﴿لِإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(١٨٥): معناه: إليه لا إلَى غيره، وفِي ﴿لِّيَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(١٨٦): أُخرت الصلة فِي الشهادة الأولى، وقُدمت فِي الثانية؛ لأن الغرض فِي الأول إثبات شهادتِهم، وفِي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النَّبي ﷺ.

[رأي ابن الحاجب:]

وخالف فِي ذلك ابن الحاجب، فقال فِي "شرح المفصل": الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديْم المعمول وَهْم، واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾(١٨٧)، ثُمَّ قال: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾(١٨٨).

ورد هذا الاستدلال بأن ﴿مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أغنَى عن إفادة الحصر فِي الآية الأولى، ولو لَم يكن؛ فما المانع من ذكر الْمَحصور فِي محل بغير صيغة الحصر؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾(١٨٩)، وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(١٩٠)؟ بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإن قبلها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾(١٩١)، فلو لَم يكون للاختصاص وكان معناها: اعبد الله؛ لَما حصل الإضراب الذي هو معنَى (بل).

واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾(١٩٢).

وأجيب: بأنه لَما أشرك بالله غيره كأنه لَم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة.

ورد صاحب "الفلك الدائر" الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن

---

(١٨٤) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٥) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٨٦) سورة البقرة: ١٤٣.

(١٨٧) سورة الزمر: ٢.

(١٨٨) سورة الزمر: ٦٦.

(١٨٩) سورة الحج: ٧٧.

(١٩٠) سورة يوسف: ٤٠.

(١٩١) سورة الزمر: ٦٥.

(١٩٢) سورة الزمر: ٦٤.

قَبۡلُ﴾[١٩٣]، وهو من أقوى ما رُدّ به.

وأجيب: بأنه لا يُدَّعى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بَهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فِي آية واحدة وهي: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾[١٩٤]؛ فإن التقديْم فِي الأول قطعًا ليس للاختصاص، وفِي ﴿إِيَّاهُ﴾ قطعًا للاختصاص.

[رأي السبكي فِي الفرق بين الحصر والاختصاص:]

وقال والده الشيخ تقي الدين فِي كتاب "الاقتناص فِي الفرق بين الحصر والاختصاص": اشتهر كلام الناس فِي أن تقديْم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول: إنَّما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه فِي "كتابه": وهم يقدمون ما هم به أعنَى.

والبيانيون على إفادته الاختصاص.

ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنَّما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لَم يذكروا فِي ذلك لفظة (الحصر)، وإنَّما عبروا بالاختصاص، والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه.

وبيان ذلك: إن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنَى منضم إليه يفصله عن غيره؛ كـــ (ضرب زيد)؛ فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدًا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصًّا لِما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة -أعنِي: الضرب، وكونه واقعًا منك، وكونه واقعًا على زيد- قد يكون قصد المتكلم لَهَا ثلاثتها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف ذلك بِما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فِي غرض المتكلم، فإذا قلت: زيدًا ضربت؛ عُلم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وإنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع؛ من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنَى زائد عليه،

---

(١٩٣) سورة الأنعام: ٨٤.

(١٩٤) سورة الأنعام: ٤٠ -٤١.

وهو نفي ما عدا المذكور، وإنَّما جاء هذا فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١٩٥] للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى.

ولذا لَم يطرد فِي بقية الآيات؛ فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[١٩٦] لو جُعل فِي معنَى: ما يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه؛ لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله، وليس المراد، وكذلك: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[١٩٧]؛ المنكر: إرادتُهم آلهة دون الله من غير حصر.

وقد قال الزمخشري فِي ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[١٩٨]: في تقديْم ﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾، وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولَهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بِما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

وهذا الذي قاله الزمخشري فِي غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم، فقال: تقديْم ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ أفاد أن إيقانَهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها.

وهذا الاعتراض من قائله مبنِي على ما فهمه من أن تقديْم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك.

ثم قال المعترض: وتقديْم ﴿هُمْ﴾ أفاد أن هذا القصر مختص بِهم،

فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيقانًا بغيرها، حيث قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾[١٩٩].

وهذا منه استمرار على ما فِي ذهنه من الحصر؛ أي: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بِها وبغيرها.

وهذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحصر، وهو مَمنوع، وعلى تقدير تسليمه؛ فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بـــ (ما) و(إلا)؛ كقولك: (ما قام إلا زيد)؛ صريح فِي نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد؛ قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم؛

---

(١٩٥) سورة الفاتحة: ٤.

(١٩٦) سورة آل عمران: ٨٣.

(١٩٧) سورة الصافات: ٨٦.

(١٩٨) سورة البقرة: ٤.

(١٩٩) سورة البقرة: ٦٠.

لأن (إلا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـــ (إنَّما)، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، -إذا قلت: إنَّما قام زيد- بالْمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديْم، وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الأولين، بل هو فِي قوة جملتين: إحداهما ما صُدِّر به الحكم نفيًا كان أو إثباتًا - وهو المنطوق- ، والأخرى ما فُهم من التقديْم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم له.

فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا أباك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنه لا يكرمه.

وقد قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةً﴾(٢٠٠)، فأفاد أن العفيف قد ينكِح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال ﷻ بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ﴾(٢٠١)؛ بيانًا لِما سكت عنه فِي الأولى.

فلو قال: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾؛ أفاد بِمنطوقه إيقانَهم بِها، ومفهومه -عند من يزعم- أنَّهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصودًا بالذات، والمقصود بالذات قوة إيقانِهم بالآخرة، حتَّى صار غيرها عندهم كالمدخوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يوقنون بالآخرة لا بغيرها، فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة.

إذا عرفت هذا؛ فتقديْم ﴿هُمۡ﴾ أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة؛ كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون الْمَعنَى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها -كما زعم المعترض-، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة.

ولا شك أن هذا ليس بِمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة؛ ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر؛ لأن الحصر لَم يدل عليه بجملة واحد -مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنَّما)-، وإنَّما دل عليه مفهوم مستفاد من منطوقه، وليس أحدهما متقيدًا بالآخر حتَّى نقول: إن المفهوم أفاد نفي

---

(٢٠٠) سورة النور: ٣.

(٢٠١) سورة النور: ٣.

الإيقان الْمَحصور؛ بل أفاد نفي الإيقان مطلقًا من غيرهم، وهذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نَمنع ذلك ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقًا. انتهى كلام السبكي.

النوع التاسع والخمسون[٢٠٢] فِي معرفة الوجوه والنظائر

[تعريفه:]

الوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل فِي عدة معانٍ؛ كلفظ (الأمة).

وقد أفردت فِي هذا الفن كتابًا سميته "معترك الأقران فِي مشترك القرآن".

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة.

وقيل[٢٠٣]: **النظائر:** فِي اللفظ، **والوجوه:** فِي المعاني.

وضُعِّف[٢٠٤]؛ لأنه لو أريد هذا؛ لكان الجمع فِي الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون فِي تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد فِي مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعًا لأقسام، والنظائر نوعًا لآخر.

[فضله وأهميته:]

قد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلَى عشرين وجهًا وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك فِي كلام البشر.

وذكر مقاتل فِي صدر كتابه حديثًا مرفوعًا: «**لا يكون الرجل فقيهًا كل الفقه حتَّى يرى للقرآن وجوهًا كثيرة**»[٢٠٥].

---

(٢٠٢) هو النوع التاسع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(٢٠٣) هذا التعريف أورده ابن الجوزي فِي "نزهة الأعين النواظر" (ص ٨٣).

(٢٠٤) قال ابن تيمية: الوجوه فِي الأسْمَاء المشتركة، والنظائر فِي الأسْمَاء المتواطئة، وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين فِي ذلك أن الوجوه والنظائر جميعًا فِي الأسْمَاء المشتركة؛ فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار الْمُعنَى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله. اهـ. "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢٠٥) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٤٥) من طريق صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن أبي بكر عن أبان بن أبي عياش عن أبي قلابة عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال :"لا يفقه العبد كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل

=

[**قال السيوطي:**] هذا أخرجه ابن سعد وغيره عن أبي الدرداء موقوفًا، ولفظه: «لا يفقه الرجل كل الفقه...» [٢٠٦].

وقد فسره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة، فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به على معنًى واحد.

وأشار آخرون إلَى أن المراد به استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وقد أخرجه ابن عساكر فِي "تاريخه" من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء؛ قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتَّى ترى للقرآن وجوهًا». قال حماد: فقلت لأيوب: أرأيت قوله: «حتَّى ترى للقرآن وجوهًا»؛ أهو أن ترى له وجوهًا فتهاب الإقدام عليه؟ قال: نعم، هو هذا» [٢٠٧].

=

الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة".

قال ابن عبد البر: صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالسمين هو ضعيف عندهم مجمع على ضعفه وهذا حديث لايصح مرفوعاً، وإنما الصحيح فيه إنما هو من قول أبي الدرداء".

قلت: وفي إسناده أبان بن أبي عياش؛ متروك"اهـ.

(٢٠٦)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه معمر في الجامع (١١/ ٢٥٥رقم٢٠٤٧٣) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٦٣رقم٦٠٩) وكذا ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) وكذا الخطيب في الفقه والمتفقه (١/ ١٩٨) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٢رقم٣٠١٦٣) وأحمد في الزهد (١٣٤) ومن طريقه ابن بطة في إبطال الحيل (١٨) وكذا أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢١١) وأخرجه أبو داود في الزهد (٢٤٩رقم٢٣٣) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قال:" لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة، ولن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات الله ثم تقبل على نفسك فتكون لها أشد مقتاً من مقتك الناس".

وإسناده ضعيف؛ قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٣) :"ورجاله ثقات إلا أنه منقطع"اهـ.

(٢٠٧)قال في غاية البيان :" ضعيف:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) عن عارم

=

وأخرج ابن سعد من طريق عكرمة عن ابن عباس: أن عليَّ بن أبي طالب أرسله إلَى الخوارج، فقال: «اذهب إليهم، فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة»[٢٠٨].

وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال له: «يا أمير المؤمنين! فأنا أعلم بكتاب الله منهم، فِي بيوتنا نزل. قال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسنن؛ فإنَّهم لَم يجدوا عنها محيصًا، فخرج إليهم، فخاصمهم بالسنن، فلم تبق بأيديهم

=

وأبو داود في الزهد (٢٤٩رقم٢٣٣/ ٢) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) عن محمد بن عبيد

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/ ١٧٣) من طريق روح بن عبادة

ثلاثتهم عن حماد عنه به .

وإسناده ضعيف؛ كسابقه"اهـ.

(٢٠٨)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٩) قال أخبرنا محمد بن عمر حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عنه به . وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك"اهـ.

وأخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٥٣رقم٩) حدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب أخبرني خالد بن حميد عن يحيى بن أسيد أن علي بن أبي طالب أرسل عبد الله بن عباس إلى أقوام خرجوا! فقال له:" إن خاصموك بالقرآن فخاصمهم بالسنة".

وإسناده ضعيف؛ قال الدكتور عبدالله البخاري في تحقيق أصول السنة :" فيه من لم أقف على ترجمته، وهو يحيى بن أسيد".

وأخرج الهروي في ذم الكلام (٢/ ١٠١رقم١٩٤) من طريق أحمد بن حفص عن ابن أبي عمر عن سفيان عن حميد الأعرج عن أنس أنه سمع ابنه يخاصم الأشتر فقال :"لا تخاصم بالقرآن وخاصم بالسنة".

وفي إسناده : أحمد بن حفص السعدي، قال عنه الذهبي في المغني في الضعفاء (١/ ٧٦) :"ذو مناكير، قال حمزة السهمي:لم يتعمد الكذب"اهـ.

حجة»[٢٠٩].

---

(٢٠٩) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٩) قال أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد الله بن جعفر عن عمران بن مناح قال فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين ... فذكره.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك.

وأخرج الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٥٦٠) من طريق أبي شعيب الحراني حدثني يحيى بن عبد الله البابلتي نا الأوزاعي قال: خاصم نفر من أهل الأهواء علي بن أبي طالب فقال له ابن عباس يا أبا الحسن إن القرآن ذلول حمول ذو وجوه تقول ويقولون خاصمهم بالسنة فإنهم لا يستطيعون أن يكذبوا على السنة".

وإسناده ضعيف؛ فيه: يحيى بن عبد الله البابلتي، ضعيف.

وأخرج أبو عبيد في الأموال (٢٠٩رقم٤٤٤) وأحمد في المسند (١/ ٣٤٢) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١١رقم٤٣٣) وأخرج أبو داود في السنن (٤/ ٤٥رقم٤٠٣٧) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١٦) وأخرج النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٥رقم٨٥٧٥) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٨٥) ومن طريقه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (١١٢) وأخرج الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٢، ١٦٤) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩) وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٠٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٦٣) والضياء في المختارة (١٠/ ٤١١رقم٤٣٤-٤٣٩) من طرق عن عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل حدثني عبد الله بن عباس قال:" لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة؛ لعلي أكلم هؤلاء القوم! قال: إني أخافهم عليك؟ قلت: كلا، فلبست وترجلت ودخلت عليهم ....".

وإسناده حسن.

حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم٤٠٣٧)"اهـ.

وأخرج اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٣رقم٢٠٣) ومن طريقه قوام السنة في الحجة (١/ ٣٤٠) أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن علي المقري قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم قال

=

[عيون من أمثلته:]

وهذه عيون من أمثلة هذا النوع، ومن ذلك:

الهدى: يأتي على سبعة عشر وجهًا:

- بمعنَى الثبات: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾(٢١٠).
- والبيان: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾(٢١١).
- والدين: ﴿إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾(٢١٢).
- والإيمان: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾(٢١٣).
- والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٖ﴾(٢١٤)، ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾(٢١٥).
- وبمعنَى الرسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾(٢١٦).
- والمعرفة: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾(٢١٧).
- وبمعنَى النَّبي ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾(٢١٨).

=

حدثنا محمد بن خلف المروزي قال حدثنا موسى بن إبراهيم المروزي قال حدثنا موسى بن جعفر بن محمد قال: قال علي :"سيأتي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله".

وإسناده ضعيف؛ لإعضاله، فموسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي أبو الحسن الهاشمي المعروف بالكاظم مات سنة مائة وثلاث وثمانين.

(٢١٠) سورة الفاتحة: ٥.

(٢١١) سورة البقرة: ٥.

(٢١٢) سورة آل عمران: ٧٣.

(٢١٣) سورة مريم: ٧٦.

(٢١٤) سورة الرعد: ٧.

(٢١٥) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢١٦) سورة البقرة: ٣٨.

(٢١٧) سورة النحل: ١٦.

(٢١٨) سورة البقرة: ١٥٩.

- وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰ﴾(٢١٩).
- والتوراة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾(٢٢٠).
- والاسترجاع: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾(٢٢١).
- والحجة: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢٢٢) بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾(٢٢٣)؛ أي: لا يهديهم حجة.
- والتوحيد: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ﴾(٢٢٤).
- والسنة: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾(٢٢٥)، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾(٢٢٦).
- والإصلاح: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾(٢٢٧).
- والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾(٢٢٨)؛ أي: ألهم المعاش.
- والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾(٢٢٩).
- والإرشاد: ﴿أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾(٢٣٠).

ومن ذلك: السوء؛ يأتي على أوجه:

- الشدة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾(٢٣١).

---

(٢١٩) سورة النجم: ٢٣.

(٢٢٠) سورة غافر: ٥٣.

(٢٢١) سورة البقرة: ١٥٧.

(٢٢٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٣) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٤) سورة القصص: ٥٧.

(٢٢٥) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢٢٦) سورة الزخرف: ٢٢.

(٢٢٧) سورة يوسف: ٥٢.

(٢٢٨) سورة طه: ٥٠.

(٢٢٩) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢٣٠) سورة القصص: ٢٢.

(٢٣١) سورة النحل: ٢٨.

- والعقر: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾(٢٣٢).
- والزنا: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾(٢٣٣)، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾(٢٣٤).
- والبرص: ﴿بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾(٢٣٥).
- والعذاب: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾(٢٣٦).
- والشرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾(٢٣٧).
- والشتم: ﴿۞لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾(٢٣٨)، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾.
- والذنب: ﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾(٢٣٩).
- وبمعنى بئس: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾(٢٤٠).
- والضر: ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾(٢٤١)، ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾(٢٤٢).
- والقتل والْهزيْمة: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾(٢٤٣).

ومن ذلك: الصلاة؛ تأتي على أوجه:

- الصلوات الخمس: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢٤٤).
- وصلاة العصر: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٢٤٥).

---

(٢٣٢) سورة الأعراف: ٧٣.

(٢٣٣) سورة يوسف: ٢٥.

(٢٣٤) سورة مريم: ٢٨.

(٢٣٥) سورة القصص: ٣٢.

(٢٣٦) سورة النحل: ٢٧.

(٢٣٧) سورة النحل: ٢٨.

(٢٣٨) سورة النساء: ١٤٨.

(٢٣٩) سورة النساء: ١٧.

(٢٤٠) سورة الرعد: ٢٥.

(٢٤١) سورة النمل: ٦٢.

(٢٤٢) سورة الأعراف: ١٨٨.

(٢٤٣) سورة آل عمران: ١٧٤.

(٢٤٤) سورة البقرة: ٣.

- وصلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾(٢٤٦).
- والجنازة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾(٢٤٧).
- والدعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾(٢٤٨).
- والدين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾(٢٤٩).
- والقراءة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾(٢٥٠).
- والرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾(٢٥١).
- ومواضع الصلاة: ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾(٢٥٢)، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢٥٣).

[أهم المصنفات فيه:]

صنف فيه قديْمًا:

- مقاتل بن سليمان(٢٥٤).

ومن المتأخرين:

- ابن الجوزي(٢٥٥).

=

(٢٤٥) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢٤٦) سورة الجمعة: ٩.

(٢٤٧) سورة التوبة: ٨٤.

(٢٤٨) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢٤٩) سورة هود: ٧٧.

(٢٥٠) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢٥١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢٥٢) سورة الحج: ٤٠.

(٢٥٣) سورة النساء: ٤٣.

(٢٥٤) مطبوع، بتحقيق: عبد الله محمود شحاتة، في القاهرة، طبع عام ١٩٧٥م. مقدمة دراسة "نزهة الأعين النواظر" (ص ٤٩).

(٢٥٥) واسم كتابه: "نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر"، مطبوع، تحقيق: مُحَمَّد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤.

- ابن الدامغاني[٢٥٦].
- وأبو الحسين مُحمَّد بن عبد الصمد المصري.
- وابن فارس.

وآخرون.

النوع الستون[٢٥٧] فِي الإيجاز والإطناب

اعلم أنَّهما من أعظم أنواع البلاغة، حتَّى نقل صاحب "سر الفصاحة" عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

واختلف؛ هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة؟ أو لا وهي داخلة فِي قسم الإيجاز؟

فالسكاكي وجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنَّهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا فِي رتبة البلاغة، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقًا بالبسط.

وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني: الأقرب أن يقال: إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة، والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحترز بـــ (وافٍ) عن الإخلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل.

[**قال السيوطي**:] فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكرك المساواة فِي الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟

قلت: لهما ولأمر ثالث، وهو أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصًا فِي القرآن[٢٥٨].

---

(٢٥٦) واسم كتابه: "الوجوه والنظائر فِي القرآن الكريم"، مطبوع، بتحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، ط. الخامسة ١٩٨٥م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢٥٧) هو النوع السادس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٢٥٨) للدراز فِي كتابه "النبأ العظيم" (ص ١٢٧ -١٣٠) رأي بديع وبحث ماتع حول هذا المبحث، =

تنبيه:

الإيجاز والاختصار بِمعنًى واحد، كما يؤخذ من "المفتاح"، وصرح به الخطيبي.

وقال بعضهم: الاختصار خاص بحذف الجمل فقط؛ بخلاف الإيجاز -قال الشيخ بَهاء الدين: وليس بشيء-. والإطناب: قيل: بِمعنَى الإسهاب، والحق أنه أخص منه؛ فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصل [فِي نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

[إيجاز القصر:]

فالأول: هو الوجيز بلفظه.

قال الشيخ بَهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضًا من كلام أطول منه؛ فهو إيجاز حذف، وإن كان كلامًا يعطى معنًى أطول منه؛ فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير الْمَعنَى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إِلَى الْمَعنَى أقل من القدر المعهود عادة.

وسبب حسنه أنه يدل على التمكن من الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «**أوتيت جوامع الكلم**»[٢٥٩].

وقال الطيبي فِي "التبيان": الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يقصر اللفظ على معناه؛ كقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾... إِلَى قوله: ﴿وَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾[٢٦٠]، جمع فِي أحرف: العنوان والكتاب والحاجة.

[قال السيوطي:] وهذا رأي من يُدخل المساواة فِي الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنَى زائد على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضًا، وبه سماه بدر الدين بن مالك فِي "المصباح"؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه؛ نحو:

=

جدير بالقبول، فانظره لزامًا.

(٢٥٩) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٦٦١١) كتاب التعبير باب المفاتيح في اليد ومسلم في الصحيح (رقم٥٢٣) كتاب المساجد عن أبي هريرة رضي الله عنه"اهـ.

(٢٦٠) سورة النمل: ٣٠-٣١.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[٢٦١]؛ أي: خطاياه غفرت، فهي له لا عليه، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٢٦٢]؛ أي: الضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة؛ نحو: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ....﴾[٢٦٣] الآية؛ فإنَّها جامعة لمكارم الأخلاق؛ لأن فِي أخذ العفو التساهل والتسامح فِي الحقوق واللين والرفق والدعاء إلَى الدين، وفِي الأمر بالمعروف كف الأذى وغض البصر وما شاكلهما من الْمُحرمات، وفِي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ.....﴾[٢٦٤] إلَى آخرها؛ فإنه نهاية التنْزيه، وقد تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة؛ كما أفرد ذلك بالتصنيف بَهاء الدين بن شداد.

إيجاز الحذف:

القسم الثاني من قسمي الإيجاز: الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

- **منها:** مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

- **ومنها:** التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالْمَحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضى إلَى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، قد اجتمعا فِي قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[٢٦٥]، فناقة الله تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وَسُقۡيَٰهَا﴾ إغراء؛ بتقدير: (الزموا).

- **ومنها:** التفخيم والإعظام؛ لِما فيه من الإبْهام. قال حازم فِي "منهاج البلغاء": ومنه قوله فِي وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[٢٦٦]، فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك.

- **ومنها:** التخفيف؛ لكثرة دورانه فِي الكلام؛ كما فِي حذف حرف النداء؛ نحو: ﴿يُوسُفُ

---

(٢٦١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢٦٢) سورة البقرة: ٢.

(٢٦٣) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢٦٤) سورة الإخلاص.

(٢٦٥) سورة الشمس: ١٣.

(٢٦٦) سورة الزمر: ٧٣.

أَعۡرِضۡ﴾[٢٦٧].

- **ومنها:** كونه لا يصلح إلا له؛ نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[٢٦٨].

- **ومنها:** شهرته حتَّى يكون ذكره وعدمه سواء، وحمل عليه قراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾[٢٦٩]؛ لأن هذا مكان شهر بتكرر الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر.

- **ومنها:** صيانته عن ذكره تشريفًا؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ.....﴾[٢٧٠] الآيات، حذف فيها المبتدأ فِي ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب؛ أي: هو رب، الله ربكم، الله رب المشرق؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا.

- **ومنها:** صيانة اللسان عنه تحقيرًا له؛ نحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾[٢٧١]؛ أي: هم أو المنافقون.

- **ومنها:** قصد العموم؛ نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[٢٧٢]؛ أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها.

- **ومنها:** رعاية الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٢٧٣]؛ أي: وما قلاك.

- **ومنها:** قصد البيان بعد الإبْهام؛ كما فِي فعل المشيئة؛ نحو: ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾[٢٧٤]؛ أي: لو شاء هدايتكم؛ فإنه إذا سمع السامع: ﴿وَلَوۡ شَآءَ﴾؛ تعلقت نفسه بِما شاء؛ انبهم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب؛ استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور فِي جوابِها.

≅ فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حُذف فِي الحالة الَّتِي ينبغي أن يُحْذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره.

---

(٢٦٧) سورة يوسف: ٢٩.

(٢٦٨) سورة الأنعام: ٧٣.

(٢٦٩) سورة النساء: ١.

(٢٧٠) سورة الشعراء: ٢٣ -٢٨.

(٢٧١) سورة البقرة: ١٨.

(٢٧٢) سورة الفاتحة: ٤.

(٢٧٣) سورة الضحى: ٣.

(٢٧٤) سورة النمل: ٩.

وسمى ابن جنِّي الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام.

ذكر شروطه:[٢٧٥]

هي ثَمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي؛ نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ﴾[٢٧٦]؛ أي: سلمنا سلامًا، أو مقالي؛ نحو: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[٢٧٧].

ومن الأدلة: العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف؛ نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[٢٧٨]، دل العقل على الحذف؛ لأن يوسف لا يصح ظرفًا للوم، ثُمَّ يحتمل أن يقدر: لُمْتُنَّنِي فِي حبه؛ لقوله: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبّٗاۖ﴾[٢٧٩]، وفي مراودته؛ لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾[٢٨٠]، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة؛ لأنه ليس اختياريًّا؛ بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصريح به فِي موضعٍ آخر، وهو أقواها؛ نحو: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٢٨١]؛ أي: من عند الله؛ بدليل: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٢٨٢].

وتارة يدل [العقل] على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يستفاد من دليل آخر.

وتارة يدل العقل على التعيين.

ومن الأدلة على أصل الحذف: العادة؛ بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف.

ومنها: الشروع فِي الفعل؛ نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، فيُقَدَّر ما جُعلت التسمية مبدأ له.

ومنها: الصناعة النحوية.

---

(٢٧٥) "مغني اللبيب" (ص ٧٨٦- المحققة).

(٢٧٦) سورة هود: ٦٩.

(٢٧٧) سورة النحل: ٣٠.

(٢٧٨) سورة يوسف: ٣٢.

(٢٧٩) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨٠) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨١) سورة البينة: ٢.

(٢٨٢) سورة البقرة: ١٠١.

تنبيه:

قال ابن هشام: إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان الْمَحذوف الجملة بأسرها، أو أحد ركنيها، أو يفيد معنًى فيها هي مبنية عليه، أما الفضلة؛ فلا يشترط لحذفها وجدان دليل، بل يشترط ألا يكون فِي حذفها ضرر معنوي أو صناعي.

الشرط الثاني: ألا يكون الْمَحذوف كالجزء، ومن ثَمَّ لَم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتِها.

الثالث: ألا يكون مؤكَّدًا؛ لأن الحذف منافٍ للتأكيد؛ إذ الحذف مبنِي على الاختصار، والتأكيد مبنِي على الطول.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلَى اختصار المختصر، ومن ثَمَّ لَم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا فِي مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون الْمَحذوف عوضًا عن شيء.

السابع: ألا يؤدي حذفه إلَى تَهيئة العامل القوي، ومن ثَمَّ لَم يقس على قراءة: ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾[٢٨٣].

فصل [فِي أنواع الحذف]

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمى بالاقتطاع، وهو حذف بعض الْحروف الكلمة، ومنه قراءة بعضهم: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِ**﴾[٢٨٤] بالترخيم، ولَما سمعها بعض السلف؛ قال: ما أغنَى أهل النار عن الترخيم[٢٨٥]! وأجاب بعضهم بأنَّهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتْمام الكلمة.

---

(٢٨٣) سورة الحديد: ١٠، وهي قراءة ابن عامر.

(٢٨٤) سورة الزخرف: ٧٧.

(٢٨٥) قال في غاية البيان :" غريب بهذا اللفظ:

قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٢٦٦) :" وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ {ونادوا يا مال} فقال :"ما أشغل أهل النار عن الترخيم".

قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٢٥٦) :" غريب".

=

النوع الثاني: ما يسمى بالاكتفاء، وهو: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالبًا بالارتباط العطفي؛ كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾(٢٨٦)؛ أي: والبرد، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريْحًا فِي قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾(٢٨٧)، وفِي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾(٢٨٨)، وفِي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾(٢٨٩).

=

أي لم يقف عليه بهذا اللفظ .

لكن أخرج عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٠٢) أنا الثوري أنه قال: في حرف ابن مسعود {ونادوا يا مال ليقض علينا ربك}.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال :" في قراءة عبد الله {ونادوا يا مال}".

وجاء مرفوعاً : أخرجه الدوري في جزء فيه قراءات النبي (١٤٦رقم١٠٣) من طريق قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن شمر بن عطية عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ {يا مال ليقض علينا ربك} باللآم".

وإسناده ضعيف؛ فيه: شهر بن حوشب، ضعيف.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء ومسلم في الصحيح (رقم٨٧١) كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة عن يعلى أنه سمع النبي ﷺ:" يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك}".

قال الحافظ في فتح الباري (٨/ ٥٦٨) :" قوله (يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك} كذا للجميع بإثبات الكاف، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش ونادوا يا مال بالترخيم ورويت عن علي وقراءة ابن مسعود قال عبد الرزاق قال الثوري في حرف ابن مسعود ونادوا يا مال يعني بالترخيم وبه جزم ابن عيينة ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال ما أشغل أهل النار عن الترخيم"اهـ.

(٢٨٦) سورة النحل: ٨١.

(٢٨٧) سورة النحل: ٨٠.

(٢٨٨) سورة النحل: ٨١.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك، وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقَلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة، وذكره الزركشي فِي "البرهان"[٢٩٠]، وسماه الحذف المقالي، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي.

قال الأندلسي فِي "شرح البديعية": من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره فِي الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره فِي الأول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ....﴾[٢٩١] الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنعق والذي يُنعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنعق به لدلالة ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ عليه. وقوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ﴾[٢٩٢]، التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول: (غير بيضاء)، ومن الثاني: (وأخرجها).

النوع الرابع: ما يسمى بالاختزال، وهو ما ليس واحدًا مِمَّا سبق، وهو أقسام؛ لأن الْمَحذوف إما كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر.

- **مثال حذف الاسم:** قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[٢٩٣]؛ أي: حج أشهر أو أشهر الحج.

- **مثال حذف الفعل:** قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[٢٩٤]؛ أي: أنزل.

- **مثال حذف الحرف:** قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾[٢٩٥]؛ أي: بأنكم.

- **مثال حذف أكثر من كلمة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[٢٩٦]؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب.

=

(٢٨٩) سورة النحل: ٥.

(٢٩٠) (٣/ ١٢٩).

(٢٩١) سورة البقرة: ١٧١.

(٢٩٢) سورة النمل: ١٢.

(٢٩٣) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢٩٤) سورة النحل: ٣٠.

(٢٩٥) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٢٩٦) سورة الحج: ٣٢.

قاعدة فِي حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا:

قال ابن هشام(٢٩٧): جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويُمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾(٢٩٨)؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين.

والتحقيق أن يقال -[قال السيوطي]: يعنِي كما قال أهل البيان-:

تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندًا إلَى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نَهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى -إذ المنوي كالثابت- ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينَزل لهذا القصد منْزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾(٢٩٩)؛ إذ الْمَعنَى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾(٣٠٠)، [الْمَعنَى:] أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلَى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران؛ نحو: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾(٣٠١)، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾(٣٠٢)، وهذا النوع الذي إذا لَم يُذكر محذوفه؛ قيل: محذوف. وقد يكون فِي اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره؛ نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولٗا﴾(٣٠٣)، ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾(٣٠٤).

وقد يشتبه الحال فِي الحذف وعدمه؛ نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾(٣٠٥)، قد يتوهم أن معناه: (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع .

قاعدة:

---

(٢٩٧) "مغني اللبيب" (ص ٧٩٧- المحققة).

(٢٩٨) سورة البقرة: ٦٠.

(٢٩٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣٠٠) سورة الأعراف: ٣١.

(٣٠١) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٣٠٢) سورة الإسراء: ٣٢.

(٣٠٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٣٠٤) سورة النساء: ٩٥.

(٣٠٥) سورة الإسراء: ١١٠.

الأصل أن يُقدر الشيء فِي مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء فِي غير محله. فيقدر المفسر فِي نحو: (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه: لإفادة الاختصاص؛ كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع؛ نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٣٠٦]، إذ لا يلي (أما) فعل.

قال الشيخ عز الدين: ولا يُقَدَّر من الْمَحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام؛ كما يفعلون ذلك فِي الملفوظ به؛ نحو: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[٣٠٧]: قدر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة، وقدر غيره: حرمة الكعبة، وهو أولى؛ لأن تقدير الحرمة فِي الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك فِي فصاحته، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة.

ومهما تردد الْمَحذوف بين الحسن والأحسن؛ وجب تقدير الأحسن؛ لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث، فليكن محذوفه أحسن الْمَحذوفات؛ كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

قال: ومَتَى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبينًا؛ فتقدير المبين أحسن؛ نحو: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾[٣٠٨]: لك أن تقدر: فِي أمر الحرث، و: فِي تضمين الحرث، وهو أولى لتعينه، والأمر مجمل لتردده بين أنواع.

≅ قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون الْمَحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبرًا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذٍ فالْمَحذوف عين الثابت، فيكون حذفًا كلا حذف، فأمَّا الفعل؛ فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى فِي ذلك الموضع، أو بِموضع آخر يشبهه.

- **فالأول؛ كقراءة:** ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾[٣٠٩]؛ بفتح الباء، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾[٣١٠]؛ بفتح الحاء؛ فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، ولا يقدران مبتدأين

---

(٣٠٦) سورة فصلت: ١٧؛ بقراءة النصب. انظر: "مغني اللبيب" (ص ٧٩٩- محققة).

(٣٠٧) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٠٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٣٠٩) سورة النور: ٣٦، وهي قراءة شعبة.

(٣١٠) سورة الشورى: ٣.

حُذف خبرهما؛ لثبوت فاعلية الاسمين فِي رواية من بنَى الفعل للفاعل.

- **والثاني**؛ نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾(٣١١)، فتقدير: خلقهم الله أولى من: الله خلقهم؛ لمجيء ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾(٣١٢).

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون الْمَحذوف أولاً أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى.

ومن ثَمَّ رجح أن الْمَحذوف فِي نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾(٣١٣) نون الوقاية لا نون الرفع، وفِي ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾(٣١٤) التاء الثانية لا تاء المضارعة، وفِي نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾(٣١٥) أن الْمَحذوف مضاف للثاني؛ أي: حج أشهر، لا الأول؛ أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾(٣١٦) فِي قراءة من رفع ﴿مَلَائِكَتُهُ﴾ لاختصاص الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني؛ نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾(٣١٧)؛ أي: بريء أيضًا؛ لتقدم الخبر على الثاني.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام الْمَحذوف كما تقدم وتارة يقام ما يدل عليه؛ نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾(٣١٨)، فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم، وإنَّما التقدير: فإن تولوا؛ فلا لوم عليك، أو فلا عذر لكم؛ لأني أبلغتكم. ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن

---

(٣١١) سورة الزخرف: ٨٧.

(٣١٢) سورة الزخرف: ٩.

(٣١٣) سورة الأنعام: ٨٠.

(٣١٤) سورة الليل: ١٤.

(٣١٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣١٦) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٣١٧) سورة التوبة: ٣.

(٣١٨) سورة هود: ٥٧.

قَبۡلِكَۚ﴾[٣١٩]؛ أي: فلا تحزن واصبر. ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[٣٢٠]؛ أي: يصيبهم مثل ما أصابَهم.

فصل [فِي نوعي الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلَى إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلَى بسط وزيادة.

[الإطناب بالبسط:]

فالأول الإطناب بتكثير الجمل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾[٣٢١] الآية فِي سورة البقرة؛ أطنب فيها أبلغ الإطناب؛ لكون الخطاب مع الثقلين، وفِي كل عصر وحين، للعالِم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

[الإطناب بالزيادة:]

والثاني يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد:

[وسيأتي ذكرها] فِي نوع الأدوات، وهي: (إن)، و(أن)، ولام الابتداء، والقسم، و(ألا) الاستفتاحية، و(أما)، و(ها) التنبيه، و(كأن) فِي تأكيد التشبيه، و(لكن) فِي تأكيد الاستدراك، و(ليت) فِي تأكيد التمنِّي، و(لعل) فِي تأكيد الترجي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، و(إما) فِي تأكيد الشرط، و(قد) والسين و(سوف) والنونان فِي تأكيد الفعلية، و(لا) التبرئة، و(لن) و(لما) فِي تأكيد النفي.

وإنَّما يحسن تأكيد الكلام بِها إذا كان المخاطب به منكرًا أو مترددًا.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه؛ كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كُذِّبوا فِي المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[٣٢٢] فأكد بـــ (إن) واسمية الجملة، وفِي المرة الثانية: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[٣٢٣] فأكد بالقسم و (إن) واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين

---

(٣١٩) سورة فاطر: ٤.

(٣٢٠) سورة الأنفال: ٣٨.

(٣٢١) سورة البقرة: ١٦٤.

(٣٢٢) سورة يس: ١٤.

(٣٢٣) سورة يس: ١٦.

فِي الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾(٣٢٤).

وقد يؤكد بِها، والمخاطب غير منكر؛ لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينَزل منْزلة المنكر.

وقد يترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره، وعلى ذلك يُخرَّج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾(٣٢٥): أكد الموت تأكيدين، وإن لَم ينكر لتنْزيل المخاطبين لتماديهم فِي الغفلة تنْزيل من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيدًا واحدًا وإن كان أشد نكيرًا؛ لأنه لَما كانت أدلته ظاهرة؛ كان جديرًا بألاَّ ينكر، فنَزل المخاطبون منْزلة غير المنكر؛ حثًّا لَهم على النظر فِي أدلته الواضحة.

وقد يؤكد لقصد الترغيب؛ نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾(٣٢٦): أكد بأربع تأكيدات؛ ترغيبًا للعباد فِي التوبة.

وقد [ذكر] الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها وموانعها فِي نوع [أدوات يحتاج المفسر إليها].

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة:

قال ابن جنِّي: كل حرف زيد فِي كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

ثُمَّ باب الزيادة فِي الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسْماء أقل.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي:

وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بـــ (كل) و(أجمع) و(كلا) و(كلتا)؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾(٣٢٧)، وفائدته: رفع توهم الْمَجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

- إما بِمرادفه؛ نحو: ﴿ضَيِّقًا حَرِجًا﴾(٣٢٨)؛ بكسر الراء، و﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾(٣٢٩).

---

(٣٢٤) سورة يس: ١٥.

(٣٢٥) سورة المؤمنون: ١٥ -١٦.

(٣٢٦) سورة البقرة: ٣٧.

(٣٢٧) سورة الأنعام: ١٢٥.

(٣٢٨) سورة الحجر: ٣٠.

(٣٢٩) سورة فاطر: ٢٧.

- وإما بلفظه، ويكون فِي الأسم والفعل والحرف:

فالاسم؛ نحو: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾(٣٣٠)، ﴿دَكًّا دَكًّا﴾(٣٣١).

والفعل؛ نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾(٣٣٢)، واسم الفعل: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(٣٣٣).

والحرف؛ نحو: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾(٣٣٤).

والجملة؛ نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾(٣٣٥).

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم الْمَجاز فِي الفعل؛ بخلاف التوكيد السابق؛ فإنه لرفع توهم الْمَجاز فِي المسند إليه، كذا فرق به ابن عصفور وغيره، ومن ثَمَّ رد بعض أهل السنة على بعض المعتزلة فِي دعواه نفي التكليم حقيقة؛ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٣٣٦)؛ لأن التوكيد رفع الْمَجاز فِى الفعل.

رابعها: الحال المؤكدة؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾(٣٣٧)، ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٣٣٨).

النوع الرابع: التكرير:

وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة؛ خلافًا لبعض من غلط، وله فوائد:

- **منها:** التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأقاصيص والإنذار فِي القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾(٣٣٩).

- **ومنها:** التأكيد.

- **ومنها:** زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى

---

(٣٣٠) سورة الإنسان: ١٥- ١٦.

(٣٣١) سورة الفجر: ٢١.

(٣٣٢) سورة الطارق: ٩.

(٣٣٣) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٣٣٤) سورة هود: ١٠٨.

(٣٣٥) سورة الشرح: ٥- ٦.

(٣٣٦) سورة النساء: ١٦٤.

(٣٣٧) سورة مريم: ٣٣.

(٣٣٨) سورة البقرة: ٧٠.

(٣٣٩) سورة طه: ١١٣.

ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾[٣٤٠]؛ فإنه كرر فيه النداء لذلك.

– **ومنها:** إذا طال الكلام وخشي تناسي الأول؛ أعيد ثانيًا تطرية له وتجديدًا لعهده، ومنه: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾[٣٤١].

– **ومنها:** التعظيم والتهويل؛ نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[٣٤٢]، ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾[٣٤٣]، ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[٣٤٤].

فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله؛ فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عده نوعًا مستقلاً. قلت: هو يجامعه، ويفارقه، ويزيد عليه، وينقص منه، فصار أصلاً برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيد تكرارًا كما تقدم فِي أمثلته، وقد لا يكون تكرارًا كما تقدم أيضًا، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيدًا للتأكيد معنًى.

ومنه ما وقع فِيه الفصل بين المكررين؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده؛ نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾[٣٤٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣٤٦]، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي، ومنه الآيات المتقدمة فِي التكرير للطول.

ومنه من كان لتعدد المتعلق؛ بأن يكون المكرر ثانيًا متعلقًا بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم يسمى بـــ (الترديد)؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[٣٤٧]؛ فإنَّها وإن تكررت نيفًا وثلاثين مرة؛ فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائدًا إلَى شيء واحد؛ لَما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيره.

قال فِي "عروس الأفراح": فإن قلت: إذا كان المراد بكلٍّ ما قبله؛ فليس ذلك بإطناب، بل هي

---

(٣٤٠) سورة غافر: ٣٨.

(٣٤١) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٣٤٢) سورة الحاقة: ١ –٢.

(٣٤٣) سورة القارعة: ١–٢.

(٣٤٤) سورة الواقعة: ٢٧.

(٣٤٥) سورة الحشر: ١٨.

(٣٤٦) سورة آل عمران: ٤٢.

(٣٤٧) سورة الرحمن: ١٣ و١٦ و١٨...

ألفاظ، كل أريد به غير ما أريد بالآخر. قلت: إذا قلنا: العبرة بعموم اللفظ؛ فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كُرِّر ليكون نصًّا فيما يليه، وظاهرًا فِي غيره.

فإن قلت: يلزم التأكيد. قلت: الأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك فِي التأكيد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء فِي مقامات متعددة أكثر من ثلاثة؛ فلا يمتنع. انتهى.

النوع الخامس: الصفة:

وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص فِي النكرة؛ نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[٣٤٨].

الثاني: التوضيح فِي المعرفة؛ أي: زيادة البيان؛ نحو: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾[٣٤٩].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى؛ نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٣٥٠].

الرابع: الذم؛ نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[٣٥١].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٣٥٢]؛ فإن ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ للتثنية، فـ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك ولإفادة أن النهي عن إلَهين إنَّما هو لِمَحض كونهما اثنين فقط، لا لمعنًى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك، ولأن الوحدة تُطلق ويراد بها النوعية؛ كقوله ﷺ: «**إنَّما نحن وبنو المطلب شيء واحد**»[٣٥٣]، وتُطلق ويراد بها نفي العدة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط؛ لتوهم أنه نَهى عن اتخاذ جنسين آلِهة، وإن جاز أن يتخذ من نوع

---

(٣٤٨) سورة النساء: ٩٢.

(٣٤٩) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٥٠) سورة الفاتحة: ١ - ٤.

(٣٥١) سورة النحل: ٩٨.

(٣٥٢) سورة النحل: ٥١.

(٣٥٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٩٧١) كتاب فرض الخمس باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ :" إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد".

واحد عددًا آلِهة، ولهذا أكد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٣٥٤).

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم، بل متكلم فصيح.

وأشكل على هذه قوله تعالى فِي إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾(٣٥٥)، وأجيب: إنه حال لا صفة؛ أي: مرسلاً فِي حال نبوته.

قاعدة:

إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد؛ جاز إجراؤها على المضاف والمضاف إليه.

فمن الأول: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾(٣٥٦)، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾(٣٥٧).

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبْهام، وفائدته: البيان والتأكيد.

- أما الأول؛ فواضح؛ إنك إذا قلت: رأيت زيدًا أخاك؛ بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير.

- أما التأكيد؛ فلأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول: إما بالمطابقة فِى بدل الكل، أو بالتضمن فِى بدل البعض، أو بالالتزام فِي بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣٥٨).

مثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٣٥٩).

مثال الثالث: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾(٣٦٠).

وزاد بعضهم بدل الكل من البعض، وقد وجدت له مثالاً فِي القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾(٣٦١)، فـ ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ بدل من الجنة الَّتِي هي بعض، وفائدته

---

(٣٥٤) سورة الأنعام: ١٩.

(٣٥٥) سورة مريم: ٥١.

(٣٥٦) سورة الملك: ٣.

(٣٥٧) سورة يوسف: ٤٣.

(٣٥٨) سورة الفاتحة: ٦- ٧.

(٣٥٩) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٠) سورة الكهف: ٦٣.

(٣٦١) سورة مريم: ٦٠- ٦١.

تقريراتُها جنات كثيرة، لا جنة واحدة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصفة فِي الإيضاح، لكن يفارقها فِي أنه وصع ليدل على الإيضاح باسم مختص به؛ بخلافها؛ فإنَّها وضعت لتدل على معنًى حاصل فِي متبوعها.

وفرق ابن كيسان بينه وبين البدل: بأن البدل هو المقصود، وكأنك قررته فِي موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه كل منهما مقصود.

وقال ابن مالك فِي "شرح الكافية": عطف البيان يجري مجرى النعت فِي تكميل متبوعه، ويفارقه فِي أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين لا بدلالة على معنًى فِي المتبوع أو سببية.

ومجرى التأكيد: فِي تقوية دلالته، ويفارقه فِي أنه لا يرفع توهم مجاز.

ومجرى البدل: فِي صلاحيته للاستقلال، ويفارقه فِي أنه غير منوي الاطراح.

ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾(٣٦٢)، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾(٣٦٣).

وقد يأتي لِمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾(٣٦٤)، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضًا، وجعل منه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾(٣٦٥)، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾(٣٦٦)، ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾(٣٦٧).

وأنكر المبرد وجود هذا النوع فِي القرآن، وأول ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المخلص من هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يُحَصِّل معنًى لا يوجد عند انفرادهما؛ فإن التركيب يُحدث معنًى زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة الْمَعنَى؛ فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

---

(٣٦٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٣) سورة النور: ٣٥.

(٣٦٤) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٦٥) سورة يوسف: ٨٦.

(٣٦٦) سورة طه: ١١٢.

(٣٦٧) سورة البقرة: ١٥٧.

وفائدته: التنبيه على فضله، حتَّى كأنه ليس من جنس العام؛ تنْزيلاً للتغاير فِي الوصف منْزلة التغاير فِي الذات.

ومن أمثلته: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾(٣٦٨)، ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾(٣٦٩).

تنبيه:

المراد بالخاص والعام هنا: ما كان فيه الأول شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه فِي الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتمامًا بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾(٣٧٠)، والنسك: العبادة، فهو أعم ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾(٣٧١).

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبْهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تبهم ثُمَّ توضح؛ فإنك تطنب.

وفائدته: إما رؤية الْمَعنَى فِي صورتين مختلفتين: الإبْهام، والإيضاح، أو لتمكن الْمَعنَى فِي النفس تمكنًا زائدًا؛ لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجه ما؛ تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألَّمَت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه؛ كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾(٣٧٢)؛ فإن ﴿ٱشْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾(٣٧٣)، والمقام يقتضي التأكيد؛ للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد.

النوع الثاني عشر: التفسير:

---

(٣٦٨) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٣٦٩) سورة النساء: ١١٠.

(٣٧٠) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٣٧١) سورة الحجر: ٨٧.

(٣٧٢) سورة طه: ٢٥.

(٣٧٣) سورة طه: ٢٦.

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبس وجفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾(٣٧٤)، فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ ..﴾ إلخ تفسير للهلوع؛ كما قال أبو العالية وغيره.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفًا مفردًا لابن الصائغ، وله فوائد:

- **منها:** زيادة التقرير والتمكين؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٣٧٥).

- **ومنها:** قصد التعظيم؛ نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾(٣٧٦).

- **ومنها:** قصد الإهانة والتحقير؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾(٣٧٧).

- **ومنها:** إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول؛ نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾(٣٧٨)، لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول. قاله ابن الخشاب.

- **ومنها:** قصد تربية المهابة، وإدخال الروع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك؛ كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾(٣٧٩).

- **ومنها:** قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾(٣٨٠).

- **ومنها:** تعظيم الأمر؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾(٣٨١).

- **ومنها:** الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾(٣٨٢).

لَم يقل: (منها)، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلَى الجنة.

- **ومنها:** قصد التوصل من الظاهر إلَى الوصف، ومنه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى

---

(٣٧٤) سورة المعارج: ١٩- ٢١.

(٣٧٥) سورة الإخلاص: ١- ٢.

(٣٧٦) سورة آل عمران: ٧٨.

(٣٧٧) سورة المجادلة: ١٩.

(٣٧٨) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣٧٩) سورة النساء: ٥٨.

(٣٨٠) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٣٨١) سورة العنكبوت: ١٩.

(٣٨٢) سورة الزمر: ٧٤.

يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٣٨٣] بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[٣٨٤]، فلم يقل: (فآمنوا بالله وبي)؛ ليتمكن من إجراء الصفات الَّتِي ذكرها، وليعلم أن الذي وجب الإيْمان به والاتباع له هو من وصف بِهذه الصفات، ولو أتي بالضمير لَم يُمكن ذلك؛ لأنه لا يوصف.

- **ومنها:** التنبيه على علية الحكم؛ نحو: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾[٣٨٥]، ﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا﴾[٣٨٦]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾[٣٨٧]، لَم يقل: (لهم)؛ إعلامًا بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وأن الله إنَّما عاداه لكفره.

- **ومنها:** قصد العموم؛ نحو: ﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ﴾[٣٨٨]، لَم يقل: (إنَّها)؛ لئلا يُفهم تخصيص ذلك بنفسه.

- **ومنها:** قصد الخصوص؛ نحو: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[٣٨٩]، لَم يقل: (لك)؛ تصريحًا بأنه خاص به.

- **ومنها:** الإشارة إلَى عدم دخول الجملة فِي حكم الأولى؛ نحو: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[٣٩٠]؛ فإن ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ استئناف، لا داخل فِي حكم الشرط.

- **ومنها:** مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[٣٩١] السورة. ذكره الشيخ عز الدين.

- **ومنها:** مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ فِي التركيب، ذكره بعضهم فِي قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾[٣٩٢].

---

(٣٨٣) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٤) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٥)سورة الأعراف: ١٦٢.

(٣٨٦) سورة البقرة: ٥٩.

(٣٨٧) سورة البقرة: ٥٨.

(٣٨٨) سورة يوسف: ٥٣.

(٣٨٩) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٣٩٠) سورة الشورى: ٢٤.

(٣٩١) سورة الناس: ١- ٣.

(٣٩٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

- **ومنها:** أن يتحمل ضميرًا لابد منه، ومنه: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾(٣٩٣)، لو قال: (استطعماها) لَمْ يصح؛ لأنَّهما لَمْ يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك؛ لأن جملة ﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ﴾ صفة لقرية النكرة، لا لـــ (أهل)، فلابد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يُمكن إلا مع التصريح بالظاهر. كذا حرره السبكي فِي جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي فِي ذلك.

تنبيه:

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه؛ كما مر فِي آيات: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾(٣٩٤)، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾(٣٩٥)، ونحوها.

النوع الرابع عشر: الإيغال:

وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بِما يفيد نكتة يتم الْمَعنَى بدونها، وزعم بعضهم أنَّها خاص بالشعر، ورُدَّ بأنه وقع فِي القرآن، من ذلك: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾(٣٩٦)، فقوله: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتم الْمَعنَى بدونه؛ إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة فِي الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

النوع الخامس عشر: التذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على الْمَعنَى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر الْمَعنَى لمن لَم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾(٣٩٧).

النوع السادس عشر: الطرد والعكس:

قال الطيبي: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرر الأول بِمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس؛ كقوله: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾(٣٩٨).

[**قال السيوطي:**] وهذا النوع يقابله فِي الإيجاز نوع الاحتباك.

---

(٣٩٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٣٩٤) سورة الأعراف: ١٧١.

(٣٩٥) سورة الكهف: ٣٠.

(٣٩٦) سورة يس: ٢٠- ٢١.

(٣٩٧) سورة سبأ: ١٧.

(٣٩٨) سورة التحريم: ٦.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمى بالاحتراس، وهو أن يؤتى فِي كلام يوهم خلاف المقصود بِما يدفع ذلك الوهم؛ نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٣٩٩]؛ فإنه لو اقتصر على ﴿أَذِلَّةٍ﴾؛ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ﴾.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى فِي كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكتة؛ كالمبالغة فِي قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٤٠٠]؛ أي: مع حب الطعام؛ أي: اشتهائه؛ فإن الإطعام حينئذٍ أبلغ وأكثر أجرًا.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعد فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ...﴾[٤٠١] الآية؛ فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافيًا، فلم يقف عند ذلك حتَّى قال فِي تفسيرها: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بِها أعظم، ثُمَّ زاد: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ متممًا لوصفها بذلك، ثُمَّ كمل وصفهما بعد التتميمين فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فأتى بكل ما يكون فِي الجنان ليشتد الأسف على إفسادها، ثُمَّ قال فِي وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثُمَّ استقصى الْمَعنَى فِي ذلك بِما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر: ﴿لَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، لَم يقف عند ذلك حتَّى وصف الذرية بالضعفاء، ثُمَّ ذكر استئصال الجنة الَّتِي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك فِي أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾، ولَم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثُمَّ ولَم يقف عند ذلك حتَّى أخبر باحتراقها؛ لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفى باحتراقها لِما فيها من الأنْهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾، فهذا أحسن استقصاء وقع فِي كلام وأتَمه وأكمله!

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على الْمَعنَى الناقص ليُتمَّم، والتكميل يرد على الْمَعنَى التام فيكمل أوصافه، والاستقصاء يرد على الْمَعنَى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتَّى يستوعب جميع ما تقع

---

(٣٩٩) سورة المائدة: ٥٤.

(٤٠٠) سورة الإنسان: ٨.

(٤٠١) سورة البقرة: ٢٦٦.

الخواطر عليه، فلا يبقى لأحدٍ فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسماه قدامة: التفافًا، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لَهَا من الإعراب فِي أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنًى لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[٤٠٢].

قال الطيبِي فِي "التبيان": ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يترقب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية؛ فإن النفوس أبعث على قبول الأحكام المعللة من غيرها، وغالب التعليل فِي القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللام، وإن، وأنَّ، وإذ، والباء، وكي، ومن، ولعل، وقد [ذكرت] أمثلتها فِي نوع أدوات [يحتاج المفسر إلَى معرفتها].

ومِمَّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة)؛ كقوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾[٤٠٣]، وذكر الغاية من الخلق؛ نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[٤٠٤]، ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾[٤٠٥].

النوع الحادي والستون[٤٠٦] فِي حقيقته ومجازه

لا خلاف فِي وقوع الحقائق فِي القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديْم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام.

وأما الْمَجاز؛ فالجمهور أيضًا على وقوعه فيه.

وأنكره جماعة؛ منهم الظاهرية، وابن القاص من الشافعية، وابن خويزمنداد من

---

(٤٠٢) سورة النحل: ٥٧.

(٤٠٣) سورة القمر: ٥.

(٤٠٤) سورة البقرة: ٢٢.

(٤٠٥) سورة النبأ: ٦-٧.

(٤٠٦) هو النوع الثاني والخمسون على ترتيب السيوطي.

المالكية[٤٠٧]، وشبهتهم[٤٠٨] (!) أن الْمَجاز أخو الكذب، والقرآن منَزه عنه، وأن الْمتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط الْمَجاز من القرآن؛ سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن الْمَجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن فِي الْمَجاز؛ وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وهو قسمان:

الأول: الْمَجاز فِي التركيب، ويسمى مجاز الإسناد والْمَجاز العقلي، وعلاقته: الملابسة، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلَى ما هو له أصالة؛ لملابسته له؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[٤٠٩]؛ نُسبت الزيادة -وهي فعل الله- إلَى الآيات؛ لكونِها سببًا لَهَا.

وهذا القسم أربعة أنواع:

- **أحدها:** ما طرفاه حقيقيان؛ كالآية المصدر بها.

- **ثانيها:** مجازيان؛ نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[٤١٠]؛ أي: ما ربِحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

- **ثالثها ورابعها:** ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر.

أما الأول والثاني؛ فكقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾[٤١١]؛ أي: برهانًا. ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ تَدْعُوا۟﴾[٤١٢]؛ فإن الدعاء من النار مجاز. ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[٤١٣] واسم الأم الهاوية

---

(٤٠٧) ذهب إلَى هذا أيضًا: أبو إسحاق الإسفراييني، والمنذر بن سعيد، وابن تيمية، وابن القيم، ومن المتأخرين الشنقيطي، وصنف فيه تصنيفًا سماه "منع جواز الْمجاز فِي الْمَنزل للتعبد والإعجاز"، وانظر كتاب: "الإيْمان" (ص ٨٠)، و"مجموع الفتاوى" (٢٠ / ٤٠٠)، و"الصواعق المرسلة" (٢/ ٣).

(٤٠٨) ما كان يحسن بالمصنف أن يعبر بِهذا التعبير، خاصة وأنه لَم يرد عليها "الأدلة" بشيء سوى قوله: "باطلة"؟! وأنه لَم يدلل على وجود الْمجاز بِما يُسَلَّم له.

(٤٠٩) سورة الأنفال: ٢.

(٤١٠) سورة البقرة: ١٦.

(٤١١) سورة الروم: ٣٥.

(٤١٢) سورة المعارج: ١٥- ١٧.

(٤١٣) سورة القارعة: ٩.

مجاز؛ أي: كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له؛ كذلك النار للكافرين كافة ومأوى ومرجع.

القسم الثاني: الْمَجاز فِي المفرد، ويسمى اللغوي، وهو استعمال اللفظ فِي غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطًا فِي نوع الْمَجاز، فهو به أجدر، خصوصًا إذا قلنا: إنه ليس من أنواع الْمَجاز.

الثاني: الزيادة. وتحرير القول فيها من نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء؛ نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾(٤١٤)؛ أي: أناملهم، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلَى إدخالِها على غير المعتاد؛ مبالغة من الفرار، فكأنَّهم جعلوا الأصابع [فِي آذانِهم].

الرابع: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾(٤١٥)؛ أي: ذاته، ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾(٤١٦)؛ أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر.

تنبيه:

أُلحق بِهذين النوعين شيئان:

- **أحدهما:** وصف البعض بصفة الكل؛ كقوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٤١٧)، فالخطأ صفة الكل، وصف به الناصية.

- **والثاني:** إطلاق لفظ بعض مرادًا به الكل، ذكره أبو عبيد، [ولَم يوافق عليه].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام؛ نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٤١٨)؛ أي: رسله.

السادس: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٤١٩)؛ أي: المؤمنين؛ بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(٤٢٠).

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

---

(٤١٤) سورة البقرة: ١٩.

(٤١٥) سورة الرحمن: ٢٧.

(٤١٦) سورة البقرة: ١٥٥.

(٤١٧) سورة العلق: ١٦.

(٤١٨) سورة الشعراء: ١٦.

(٤١٩) سورة الشورى: ٥.

(٤٢٠) سورة غافر: ٧.

الثامن: عكسه؛ نحو: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾(٤٢١)؛ أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل؛ لأنَّها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب؛ نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾(٤٢٢)، ﴿قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾(٤٢٣)؛ أي: مطرًا يتسبب عنه الرزق واللباس.

العاشر: عكسه؛ نحو: ﴿مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾(٤٢٤)؛ أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبَّب عن السمع.

تنبيه:

من ذلك نسبة الفعل إلَى سبب السبب؛ كقوله: ﴿فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾(٤٢٥)، ﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾(٤٢٦)؛ فإن الْمُخرج فِي الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه؛ نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾(٤٢٧)؛ أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْم بعد البلوغ.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يئول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾(٤٢٨)؛ أي: عنبًا يئول إلَى الخمرية.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على الْمَحل؛ نحو: ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٤٢٩)؛ أي: فِي الجنة؛ لأنَّها محل الرحمة.

---

(٤٢١) سورة المائدة: ١١٢.

(٤٢٢) سورة غافر: ١٣.

(٤٢٣) سورة الأعراف: ٢٦.

(٤٢٤) سورة هود: ٢٠.

(٤٢٥) سورة البقرة: ٣٦.

(٤٢٦) سورة الأعراف: ٢٧.

(٤٢٧) سورة النساء:٢.

(٤٢٨) سورة يوسف: ٣٦.

(٤٢٩) سورة آل عمران: ١٠٧.

الرابع عشر: عكسه؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[٤٣٠]؛ أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته؛ نحو: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[٤٣١]؛ أي: ثناءً حسنًا؛ لأن اللسان آلته.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٣٢]، والبشارة حقيقة في الخبر السار.

السابع عشر: إضافة الفعل إلَى ما لا يصح منه تشبيهًا؛ نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾[٤٣٣]، وصفه بالإرادة وهي من صفات الحي، تشبيهًا لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته؛ نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[٤٣٤]؛ أي: قاربن بلوغ الأجل؛ أي: انقضاء العدة؛ لأن الإمساك لا يكون بعده.

التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد؛ نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[٤٣٥]؛ أي: لتنوء العصبة بِها. أو قلب عطف؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ﴾[٤٣٦]؛ أي: فانظر ثم تول. أو قلب تشبيه [انظره] في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحته أنواع كثيرة:

- **منها**: إطلاق المصدر على الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾[٤٣٧]، ولهذا أفرده.

- **ومنها**: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر؛ نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[٤٣٨]؛ أي: تكذيب، ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٤٣٩]؛ أي: الفتنة؛ على أن الباء غير زائدة.

---

(٤٣٠) سورة العلق: ٢٧.

(٤٣١) سورة الشعراء: ٨٤.

(٤٣٢) سورة آل عمران: ٢١.

(٤٣٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٤٣٤) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٤٣٥) سورة القصص: ٧٦.

(٤٣٦) سورة النمل: ٢٨.

(٤٣٧) سورة الشعراء: ٧٧.

(٤٣٨) سورة الواقعة: ٢.

(٤٣٩) سورة القلم: ٦.

- **ومنها:** إطلاق المفرد على الْمثنَّى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾(٤٤٠)؛ أي: يرضوهما، فأُفرد لتلازم الرضاءين.

فصل فِي أنواع مختلف فِي عدها من الْمَجاز

وهي ستة:

أحدها: الحذف: فالمشهور أنه من الْمَجاز، وأنكره بعضهم؛ لأن الْمَجاز استعمال اللفظ فِي غير موضوعه، والحذف ليس كذلك.

قال القرافي: الحذف أربعة أقسام، الْمَجاز منها قسم واحد، وهو ما توقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد؛ نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾(٤٤١)؛ أي: أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقال الزنْجانِي فِي "الْمِعيار": إنَّما يكون مجازًا إذا تغير حكم، فأما إذا لَم يتغير -كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة-؛ فليس مجازًا؛ إذ لَم يتغير حكم ما بقي من الكلام.

الثاني: التأكيد: زعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول، والصحيح أنه حقيقة.

قال الطرطوشي فِي "العمدة": ومن سماه مجازًا قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول؛ نحو: عَجِّل عَجِّل ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازًا جاز فِي الأول لأنَّهما فِي لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على الْمَجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه مثل الأول.

الثالث: التشبيه: زعم قوم أنه مجاز، والصحيح أنه حقيقة.

قال الزنْجانِي فِي "الْمِعيار": لأنه معنًى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعًا، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

الرابع: الكناية: وفيها أربعة مذاهب: أنَّها حقيقة، وأنَّها مجاز، وأنَّها لا حقيقة ولا مجاز، وأنَّها تنقسم إلَى حقيقة ومجاز، [واختاره] تقي الدين السبكي.

[واستظهر] ابن عبد السلام أنَّها حقيقة؛ لأنَّها استُعملت فيما وُضِعت له، وأريد بِها الدلالة على غيره.

الخامس: التقديْم والتأخير: عده قوم من الْمَجاز؛ لأن تقديْم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديْم كالفاعل؛ نقل لكل واحد منهما عن مرتبته وحقه.

قال فِي "البرهان": والصحيح أنه ليس منه؛ فإن الْمَجاز نقل ما وضع إلَى ما لَم يوضع له.

---

(٤٤٠) سورة التوبة: ٦٢.

(٤٤١) سورة يوسف:٨٢.

السادس: الالتفات: قال الشيخ بَهاء الدين السبكي: لَم أر من ذكر هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال: وهو حقيقة، حيث لَم يكن معه تجريد.

فصل فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج؛ فإنَّها حقائق بالنظر إلَى الشرع، ومجازات بالنظر إلَى اللغة.

فصل فِي الواسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بِها فِي ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود فِي القرآن، ويُمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنَّها للإشارة إلَى الحروف الَّتِي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الأعلام:

ثالثها: اللفظ المستعمل فِي المشاكلة؛ نحو: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾(٤٤٢)، ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾(٤٤٣)، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والْمَجاز؛ قال: لأنه لَم يوضع لِما استُعمل فيه فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازًا. كذا فِي "شرح بديعية ابن جابر" لرفيقه.

[**قال السيوطي:**] والذي يظهر أنَّها مجاز، والعلاقة: المصاحبة.

خاتمة

لهم مجاز الْمَجاز، وهو أن يحمل الْمَجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلَى مجاز آخر، فيتجوز بالْمَجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(٤٤٤)؛ فإنه مجاز عن مجاز؛ فإن الوطء تُجُوِّز عنه بالسر لكونه لا يقع غالبًا إلا فِي السر، وتُجُوِّز به عن العقد؛ لأنه مسبَّب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والْمَعنَى: لا تواعدوهن عقد نكاح.

---

(٤٤٢) سورة آل عمران: ٥٤.

(٤٤٣) سورة الشورى: ٤٠.

(٤٤٤) سورة البقرة: ٢٣٥.

وجعل منه ابن السيد قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾[٤٤٥]، فإن الْمنَزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

النوع الثاني والستون[٤٤٦] فِي تشبيهه واستعارته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد فِي "الكامل": لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب؛ لَم يبعد.

[تعريفه:]

عرفه جماعة منهم السكاكي بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر فِي معنَى.

وقال ابن أبي الإصبع: هو إخراج الأغمض إلَى الأظهر.

وقال غيره: هو إلحاق شيء بذي وصف فِي وصفه.

وقال بعضهم: هو أن تثبت للمشبه حكمًا من أحكام المشبه به.

[الغرض منه:]

والغرض منه تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلَى جلي وإدنائه البعيد من القريب ليفيد بيانًا، وقيل: الكشف عن الْمَعنَى المقصود مع الاختصار.

[أدواته:]

وأدواته حروف وأسْمَاء وأفعال:

- **فالحروف:** الكاف؛ نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾[٤٤٧]. وكأن؛ نحو: ﴿كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾[٤٤٨].
- **والأسْمَاء:** (مثل)، و(شبه)، ونحوهما مِمَّا يُشتق من المماثلة والمشابَهة.

قال الطيبي: ولا تُستعمل (مثل) إلا فِي حال أو صفة لَهَا شأن وفيها غرابة؛ نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾[٤٤٩].

- **والأفعال؛** نحو: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾[٤٥٠]، ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾[٤٥١].

---

(٤٤٥) سورة الأعراف: ٢٦٠.

(٤٤٦) هو النوع الثالث والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٤٧) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٤٨) سورة الصافات: ٦٥.

(٤٤٩) سورة آل عمران: ١١٧.

(٤٥٠) سورة النور: ٣٩.

ذكر أقسامه:

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفيه إلَى أربعة أقسام؛ لأنَّهما إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي، أو عكسه.

- **مثال الأول:** ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ﴾(٤٥٢).
- **ومثال الثاني:** ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٤٥٣).
- **ومثال الثالث:** ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾(٤٥٤).
- **ومثال الرابع:** لَم يقع فِي القرآن، بل منعه الإمام أصلا؛ لأن العقل مستفاد من الحس، فالْمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعًا والفرع أصلاً، وهو غير جائز.

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلَى مفرد ومركب، والمركب أن ينتزع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلَى بعض؛ كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾(٤٥٥)، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نفع مع تحمل التعب فِي استصحابه.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلَى أقسام:

- **أحدها:** تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع؛ اعتمادًا على معرفة النقيض والضد؛ فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة؛ كقوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾(٤٥٦)؛ شبه بِمَا لا يشك أنه منكر قبيح لِما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين وإن لم ترها عيانًا.

=

(٤٥١) سورة طه: ٦٦.

(٤٥٢) سورة القمر: ٢٠.

(٤٥٣) سورة البقرة: ٧٤.

ورد السيوطي هذا التمثيل على الزركشي، وقال: الآية من الأول. اهـ. والذي يظهر -والله أعلم- أن التمثيل: بِها صحيح، فهو مثل أمر علقي -وهو قسوة قلوبهم- بأمر علقي- وهوقسوة الحجازة-، وهي لا تدرك إلا بالعقل؛ بخلاف مظاهرها وآثارها.

(٤٥٤) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٥٥) سورة الجمعة: ٥.

(٤٥٦) سورة الصافات: ٦٥.

- **الثاني**: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه؛ كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾[٤٥٧] الآية. أخرج ما لا يُحَس -وهو الإيْمان- إلى ما يُحس-وهو السراب-، والمعنَى الجامع: بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة.

- **الثالث**: إخراج ما لَم تجر العادة به إلَى ما جرت؛ كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ﴾[٤٥٨]، والجامع بينهما: الارتفاع فِي الصورة.

- **الرابع**: إخراج ما لا يُعلم بالبديهة إلَى ما يُعلم بها؛ كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٤٥٩]، والجامع: العظم، وفائدته: التشويق إلَى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة.

- **الخامس**: إخراج ما لا قوة له فِي الصفة إلَى ما له قوة فيها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾[٤٦٠]، والجامع فيها: العظم، والفائدة: إبانة القدرة على تسخير الأجسام العظام فِي ألطف ما يكون من الماء، وما فِي ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال وقطعها الأقطار البعيدة فِي المسافة القريبة، وما يلازم ذلك من تسخير الرياح للإنسان، فتضمن الكلام بناء عظيمًا من الفخر وتعداد النعم.

وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن:

[الرابع:][٤٦١] ينقسم باعتبار آخر إلَى:

- **مؤكد**: وهو ما حُذفت فيه الأداة؛ نحو: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[٤٦٢]؛ أي: مثل مر السحاب، ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾[٤٦٣]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[٤٦٤].

- **ومرسل**: وهو ما لَم تُحذف؛ كالآيات السابقة.

والْمَحذوفة الأداة أبلغ؛ لأنه نُزِّل فيه الثاني منْزلة الأول تَجوزًا.

---

(٤٥٧) سورة النور: ٣٩.

(٤٥٨) سورة الأعراف: ١٧١.

(٤٥٩) سورة الحديد: ٢١.

(٤٦٠) سورة الرحمن: ٢٤.

(٤٦١) فِي المطبوعة والمُحققة: "السادس"، ولعله سبق قلم من المصنف، ولعل الصواب -إن شاء الله- أن هذا هو القسم الرابع من أقسام التشبيه، بحسب الاعتبارات المختلفة.

(٤٦٢) سورة النمل: ٨٨.

(٤٦٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤٦٤) سورة آل عمران: ١٣٣.

قاعدة:

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وقد تدخل على المشبه:

- إما لقصد المبالغة، فتقلب التشبيه، وتجعل المشبه هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾(٤٦٥)؛ فإن الظاهر العكس؛ لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سَمَّوها آلِهة تشبيهًا بالله سبحانه، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابِهم؛ لأنَّهم بالغوا في عبادتِهم، وغلوا حتَّى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرد على وفق ذلك.

- وإما لوضوح الحال؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾(٤٦٦)؛ فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وإنَّما عدل عن الأصل؛ لأن الْمَعنَى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى الَّتِي وهبت، وقيل: لِمراعاة الفواصل؛ لأن قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾.

- وقد تدخل على غيرهما؛ اعتمادًا على فهم المخاطب؛ نحو: ﴿كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾(٤٦٧) الآية. المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطب عيسى إذ قالوا ....

قاعدة:

القاعدة فِي المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفِي الذم تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأن الذم مقام الأدنى والأعلى طارئ عليه، فيقال فِي المدح: حصى كالياقوت، وفِي الذم: ياقوت كالزجاج.

وكذا فِي السلب، ومنه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾(٤٦٨)؛ أي: فِي النُّزول لا فِي العلو، ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾(٤٦٩)؛ أي: فِي سوء الحال؛ أي: لا نجعلهم كذلك.

نعم؛ أورد على ذلك: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾(٤٧٠)؛ فإنه شبه فِي الأعلى بالأدنى لا فِي مقام السلب، وأجيب بأنه للتقريب إلَى أذهان المخاطبين؛ إذ لا أعلى من نوره فيشبه به.

فائدة:

قال ابن أبي الإصبع: لَم يقع فِي القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنَّما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

---

(٤٦٥) سورة النحل: ١٧.

(٤٦٦) سورة آل عمران: ٣٦.

(٤٦٧) سورة الصف: ١٤.

(٤٦٨) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٤٦٩) سورة ص: ٢٨.

(٤٧٠) سورة النور: ٣٥.

فصل [فِي الاستعارة]

زُوِّج الْمَجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابَهة.

أو يقال فِي تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بِمعناه الأصلي.

والأصح أنَّها مجاز لغوي؛ لأنَّها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأعم منهما.

فـ (أسد) فِي قولك: رأيت أسدًا يرمي؛ موضوع للسبع لا للشجاع ولا لمعنًى أعم منهما كالحيوان الجريء مثلاً ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.

وقيل: مجاز عقلي؛ بِمعنَى أن التصرف فيها فِي أمر عقلي لا لغوي؛ لأنَّها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادِّعاء دخوله فِي جنس المشبه به، فكان استعمالُها فيما وضعت له، فيكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم الْمُجرد استعارة؛ لأنه لا بلاغة فيه؛ بدليل الأعلام المنقولة، فلم يبق إلا أن يكون مجازًا عقليًّا.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بِها إِلَى شيء لَم يُعرف بِها، وحكمة ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بِجلي، أَو حصول المبالغة، أو الْمَجموع.

– **مثال إظهار الخفي:** ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤٧١]؛ فإن حقيقته: وإنه فِي أصل الكتاب، فاستعير لفظ (الأم) للأصل؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول، وحكمة ذلك: تَمثيل ما ليس بِمرئي حتَّى يصير مرئيًّا، فينتقل السامع من حد السماع إِلَى حد العيان، وذلك أبلغ فِي البيان.

– **ومثال إيضاح ما ليس بِجلي ليصير جليًّا:** ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[٤٧٢]؛ فإن المراد: أمر الولد بالذل لوالديه رحمة، فاستعير للذل أولاً (جانب)، ثُمَّ للجانب (جناح)، وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لَهما جانب الذل؛ أي: اخفض جانبك ذلاًّ، وحكمة الاستعارة في هذا: جعل ما ليس بِمرئي مرئيًّا لأجل حسن البيان، ولَما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقي الولد من الذل لَهما والاستكانة مُمْكنًا؛ احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى، فاستعير لفظ الجناح؛ لِما فيه من المعاني الَّتِي لا تَحصل من خفض الجانب؛ لأن من مُيِّل جانبه إِلَى جهة السفل أدنى ميل؛ صدق عليه أنه خفض جانبه. والمراد: خفض يلصق الجانب بالأرض، ولا يَحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالطائر.

---

(٤٧١) سورة الزخرف: ٤.

(٤٧٢) سورة الإسراء: ٢٤.

– ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٤٧٣]، وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لَم يكن فيه من المبالغة ما فِي الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيونًا.

(٤٧٣) سورة القمر: ١٢.

فرع [أقسام الاستعارة]

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار: وهو اللفظ المشبه به.

ومستعار منه: وهو معنَى اللفظ المشبه.

ومستعار له: وهو الْمَعنَى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

- فتنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلَى خمسة أقسام:

أحدها: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس:

نَحو: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾(٤٧٤)؛ استعير خروج النفس شيئًا فشيئًا لِخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً؛ بِجامع: التتابع على طريق التدريج، وكل ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوس لِمَحسوس بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف من الأولى؛ نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾(٤٧٥). فالمستعار منه: السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع: ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله؛ كترتب ظهور اللحم على الكشط، وظهور الظلمة على كشف الضوء فِي مكان الليل، والترتب أمر عقلي.

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف الاستعارات؛ نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾(٤٧٦): المستعار منه: الرقاد؛ أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكل عقلي.

الرابع: استعارة محسوس لِمعقول بوجه عقلي أيضًا:

نحو: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾(٤٧٧)؛ استعير المس وهو حقيقة فِي الأجسام وهو محسوس لمقاساة الشدة، والجامع: اللحوق، وهما عقليان.

---

(٤٧٤) سورة التكوير: ١٨.

(٤٧٥) سورة يس: ٣٧.

(٤٧٦) سورة يس: ٥٢.

(٤٧٧) سورة البقرة: ٢١٤.

الخامس: استعارة معقول لِمَحسوس، والجامع عقلي: نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾(٤٧٨)؛ المستعار منه: التكبر وهو عقلي، والمستعار له: كثرة الماء وهو حسي، والجامع: الاستعلاء وهو عقلي أيضًا.

- **وتنقسم باعتبار اللفظ إلَى:**

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس؛ كآية: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾(٤٧٩)، ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾(٤٨٠)، ﴿فِى كُلِّ وَادٍ﴾(٤٨١).

وتبعية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس؛ كالفعل والمشتقات كسائر الآيات السابقة، وكالحروف نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾(٤٨٢)؛ شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه، ثُمَّ استعير فِي المشبه اللام الموضوعة للمشبه به.

- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى: مرشحة، ومجردة، ومطلقة:**

فالأولى: وهى أبلغها: أن تقترن بِما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾(٤٨٣)؛ استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثُمَّ قُرن بِما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقترن بِما يلائم المستعار له؛ نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾(٤٨٤)؛ استعير اللباس للجوع، ثم قرن بِمَا يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو أراد الترشيح؛ لقال: (فكساها)، لكن التجريد هنا أبلغ؛ لِما فِي لفظ الإذاقة من المبالغة فِي الألم باطنًا.

والثالثة: ألاَّ تقترن بواحد منهما.

- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: تحقيقية، وتَخييلية، ومكنية، وتصريْحية.
- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: وفاقية، وعنادية.
- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: تَمثيلية، [وغير تَمثيلية].

---

(٤٧٨) سورة الحاقة: ١١.

(٤٧٩) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٤٨٠) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٤٨١) سورة الشعراء: ٢٢٥.

(٤٨٢) سورة القصص: ٨.

(٤٨٣) سورة البقرة: ١٦٠.

(٤٨٤) سورة النحل: ١١٢.

تنبيه:

قد تكون الاستعارة بلفظين: ﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾[٤٨٥]؛ يعني: تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل فِي صفاء القارورة وبياض الفضة، ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[٤٨٦]؛ فالصب كناية عن الدوام، والسوط عن الإيلام، فالمعنَى: عذبَهم عذابًا دائمًا مؤلِمًا.

فائدة:

أنكر قوم الاستعارة بناء على إنكارهم الْمَجاز.

و[**أنكر**] **قوم:** إطلاقها فِي القرآن؛ لأن فيها إيهامًا للحاجة، ولأنه لَم يرد فِي ذلك إذن من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي.

وقال الطرطوسي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: إن الله عالِم، والعلم هو العقل، لا نصفه به؛ لعدم التوقيف. انتهى.

فائدة ثانية:

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنَّها مجاز وهو حقيقة، والْمَجاز أبلغ؛ فإذن الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة.

وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية؛ كما قال فِي "عروس الأفراح": إنه الظاهر؛ لأنَّها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنَّها مجاز قطعًا، وفِي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة: التمثيلية؛ كما يؤخذ من "الكشاف"، ويليها المكنية، صرح به الطيبي؛ لاشتمالِها على الْمَجاز العقلي، والترشيحية أبلغ من الْمُجردة، والمطلقة والتخييلية أبلغ من الْتحقيقية.

والمراد بالأبلغية: إفادة زيادة التأكيد والمبالغة فِي كمال التشبيه لا زيادة فِي الْمَعنَى لا توجد فِي غير ذلك.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه الْمَحذوف الأداة؛ نحو: زيد أسد.

قال فِي "عروس الأفراح": الذي نختاره فِي (زيد أسد) أنه قسمان: تارة يُقصد به التشبيه

---

(٤٨٥) سورة الإنسان: ١٥-١٦.

(٤٨٦) سورة الفجر: ١٣.

فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يُقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة، ويكون الأسد مستعملاً فِي حقيقته وذكر زيد والإخبار عنه بِما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلَى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة؛ صرنا إليه، وإن لَم تقم؛ فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى فيصار إليها.

ومِمَّن صرح بِهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي فِي "قوانين البلاغة"، وكذا قال حازم.

[أهم المصنفات فِي هذا النوع:]

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي فِي كتاب سماه "الجمان".

النوع الثالث والستون[٤٨٧] فِي كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، والكناية أبلغ من التصريح، وعرفها أهل البيان بأَنَّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلَى ما يساويه فِي اللزوم فينتقل منه إلَى الْمَلزوم.

وأنكر وقوعها فِي القرآن من أنكر الْمَجاز فيه بناء على أَنَّها مجاز.

وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدر؛ نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[٤٨٨]؛ كناية عن آدم [عليه الصلاة والسلام].

ثانيها: ترك اللفظ إلَى ما هو أجمل؛ نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٤٨٩]، فكنَّى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه، ولهذا لَم تُذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم.

قال السهيلي[٤٩٠]: [لَم يذكر الله تعالى فِي القرآن امرأة وسماها باسمها إلا مريم ابنة عمران؛ فإنه ذكر اسمها فِي نحو من ثلاثين موضعًا لِحكمة ذكرها بعض الأشياخ؛ قال: إن

---

(٤٨٧) هو النوع الرابع والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٨٨) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٨٩) سورة ص: ٢٣.

(٤٩٠) "التعريف والإعلام" (ص ١٠٩- ١١٠)، وقد نقلت كلام السهيلي من مصدره، والسيوطي اختصره فأخل.

الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم فِي ملأ ولا يبتذلون أسماءهن، بل يكنون عن الزوجة بالعرس والأهل والعيال ونحو ذلك، فإذا ذكروا الإماء؛ لَم يكنوا ولَم يصونوا أسماءهن عن الذكر والتصريح بها، فلما قالت النصارى فِي مريم ما قالت وفِي ابنها؛ صرح الله تعالى باسمها ولَم يُكَنِّ عنها؛ تأكيدًا للأمومة والعبودية الَّتِي هي صفة لَهَا، وإجراء للكلام على عادة العرب فِي ذكر إمائها. ومع هذا فإن عيسى عليه السلام لا أب له، واعتقاد هذا واجب، فإذا تكرر ذكره منسوبًا إلَى الأم؛ استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه وتنْزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله] اهـ.

ثالثها: أن يكون التصريح مِمَّا يُستقبح ذكره؛ ككناية الله عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والرفث، والدخول، والسر فِي قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[٤٩١]، والغشيان فِي قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾[٤٩٢].

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال: «المباشرة: الجماع، ولكن الله يكنِّي»[٤٩٣].

وأخرج عنه قال: «إن الله كريم يكنِّي ما شاء، وإن الرفث هو الجماع»[٤٩٤].

وكنَّى عن طلبه بالمراودة فِي قوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾[٤٩٥].

و[كنَّى] عنه أو عن المعانقة باللباس فِي قوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[٤٩٦]، وبالحرث

---

(٤٩١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٤٩٢) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٩٣) قال في غاية البيان :"صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ١٦٨) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٣١٧رقم١٦٨١) من طريقين عن سفيان عن عاصم عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به . وأخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ١٦٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢١) من طريقين عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٤٧٩) إلى ابن المنذر"اهـ.

(٤٩٤)قال في غاية البيان :"صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ٢٦٥) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٣٤٦رقم١٨٢٤) من طريقين عن عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(٤٩٥) سورة يوسف: ٢٣.

(٤٩٦) سورة البقرة: ١٨٧.

فِي قوله: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾(٤٩٧).

وكنَّى عن البول ونحوه بالغائط فِي قوله: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾(٤٩٨)، وأصله المكان المطمئن من الأرض.

وكنَّى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام فِي قوله فِي مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾(٤٩٩).

وكنَّى عن الأستاه بالأدبار فِي قوله: ﴿يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ﴾(٥٠٠).

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد فِي هذه الآية؛ قال:«**يعني أستاههم، ولكن الله يكنِّي**»(٥٠١).

وأورد على ذلك التصريح بالفرج فِي قوله: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾(٥٠٢)، وأجيب بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها؛ أي: لا يُعَلِّق ثوبُها بريبة، فهي طاهرة الثوب؛ كما يقال: نقي الثوب وعفيف الذيل؛ كناية عن العفة، ومنه: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾(٥٠٣)، وكيف يظن أن نفخ جبريل وقع فِي فرجها، وإنَّما نفخ فِي جيب درعها؟

ونظيره أيضًا: ﴿وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ﴾(٥٠٤).

[**قال السيوطي**:] وعلى هذا؛ ففي الآية كناية عن كناية.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة؛ نحو: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾(٥٠٥)،

---

(٤٩٧) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤٩٨) سورة المائدة: ٦.

(٤٩٩) سورة المائدة: ٧٥.

(٥٠٠) سورة مُحَمَّد: ٢٧.

(٥٠١) قال في غاية البيان :"صحيح : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/ ٢١٩رقم٩٩٧) وابن جرير في التفسير (١٠/ ٢٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٧١٨رقم٩١٧٤) من طريقين عن إسماعيل بن كثير عن مجاهد عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٨١) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ"اهـ.

(٥٠٢) سورة التحريم: ١٢

(٥٠٣) سورة المدثر: ٤.

(٥٠٤) سورة الممتحنة: ١٣.

(٥٠٥) سورة الزخرف: ١٨.

كنَّى عن النساء بأنَّهن ينشأن فِي الترفه والتزين الشاغل عن النظر فِي الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء؛ لَم يشعر بذلك، والمراد: نفي ذلك عن الملائكة، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٥٠٦] كناية عن سعة جوده وكرمه جدًّا[٥٠٧].

خامسها: قصد الاختصار كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ فعل؛ نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥٠٨]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[٥٠٩]؛ أي: فإن لَم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[٥١٠]؛ أي: جهنمي مصيره إلَى اللهب. ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۝ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾[٥١١]؛ أي: نَمامة مصيرها أن تكون حطبًا لِجهنم فِي جيدها غل.

قال بدر الدين بن مالك فِي "المصباح": إنَّما يعدل عن الصرائح إلَى الكناية بنكتة؛ كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلَى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، والتعبير عن الصعب بالسهل، وعن الْمَعنَى القبيح باللفظ الحسن.

تذنيب:

من أنواع البديع الَّتِي تشبه الكناية: الإرداف.

وهو أن يريد المتكلم معنَى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٥١٢]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله

---

(٥٠٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٥٠٧) إذا أريد بِهذه العبارة: نفي صفة اليد عن الله تعالى وأن قوله T: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ليس على ظاهره؛ إذا أريد هذا؛ فهو معنَى باطل مخالف لِما عليه أهل السنة والجماعة من إثبات صفة (اليد) لله سبحانه حقيقة بلا تكييف أو تَمثيل أو تحريف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، أما إذا أثبت الْمعنَى الذي عليه أهل السنة والجماعة، وقال: فيه دلالة وكناية عن سعة جوده وكرمه سبحانه؛ فهذا معنَى صحيح، لا غبار عليه، والله أعلم.

(٥٠٨) سورة المائدة: ٧٩.

(٥٠٩) سورة البقرة: ٢٤.

(٥١٠) سورة تبت: ١.

(٥١١) سورة تبت: ٤- ٥.

(٥١٢) سورة هود: ٤٤.

نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لِما فيه من الإيْجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع وقضاء من لا يُرد قضاؤه، والأمر يستلزم آمرًا، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضان على طاعة الأمر، ولا يَحصل ذلك كله في اللفظ الخاص.

وكذا قوله: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾(٥١٣). حقيقة ذلك: جلست، فعدل عن اللفظ الخاص الْمَعنَى إلَى مرادفه؛ لِما فِي الاستواء من الإشعار بِجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا لا يَحصل من لفظ الجلوس.

وكذا: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾(٥١٤). الأصل: عفيفات، وعدل عنه للدلالة على أنَّهن مع العفة لا تطمح أعينهن إلَى غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرهم، ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة.

قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف: أن الكناية انتقال من لازم إلَى ملزوم، والإرداف من مذكور إلَى متروك.

فصل

للناس فِي الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة:

فقال الزمخشري: الكناية: ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئًا يدل به على شيء لَم تذكره.

وقال ابن الأثير: الكناية: ما دل على معنَى يجوز حمله على الحقيقة والْمَجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض: اللفظ الدال على معنَى لا من جهة الوضع الحقيقي أو الْمَجازي؛ كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب مع أنه لَم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، وإنَّما فُهم من عرض اللفظ؛ أي: جانبه.

وقال السبكي فِي كتاب "الإغريض فِي الفرق بين الكناية والتعريض":

الكناية: لفظ استُعمل فِي معناه مرادًا منه لازم الْمَعنَى، فهي بِحسب استعمال اللفظ فِي الْمَعنَى حقيقة، والتجوز فِي إرادة إفادة ما لَم يوضع له، وقد لا يراد بها الْمَعنَى، بل يُعبر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذٍ مجاز، ومن أمثلته: ﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ﴾(٥١٥)؛ فإنه لَم يقصد

---

(٥١٣) سورة هود: ٤٤.

(٥١٤) سورة الرحمن: ٥٦.

(٥١٥) سورة التوبة: ٨١.

إفادة ذلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه، وهو أنَّهم يردونَها ويجدون حرها إن لَم يجاهدوا.

وأما التعريض: فهو لفظ استُعمل فِي معناه للتلويح بغيره؛ نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[٥١٦]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلِهة، كأنه غضب أن تُعبد الصغار معه؛ تلويْحًا لعابديها بأنَّها لا تصلح أن تكون آلِهة؛ لِما يعلمون -إذا نظروا بعقولِهم- من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزًا، فهو حقيقة أبدًا.

وقال السكاكي: التعريض: ما سيق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه أن يخاطب واحد ويراد غيره، وسُمِّي به؛ لأنه أميل الكلام إلَى جانب مشارًا به إلَى آخر، يقال: نظرت إليه بعرض وجهه؛ أي: جانبه.

قال الطيبي: وذلك يُفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[٥١٧]؛ أي: مُحمَّدًا ﷺ، إعلاءً لقدره؛ أي: أنه العلم الذي لا يشتبه.

وإما لتلطف به واحتراز عن المخاشنة؛ نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾[٥١٨]؛ أي: وما لكم لا تعبدون؛ بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٥١٩]، وكذا قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[٥٢٠]، ووجه حسنه: إسماع من يقصد خطابه الحق على وجه يَمنع غضبه إذ لَم يصرح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لَم يُرد له إلا ما أراده لنفسه.

وإما لاستدراج الخصم إلَى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٥٢١]: خوطب النبي ﷺ وأريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعًا.

وإما للذم؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٥٢٢]؛ فإنه تعريض لذم الكفار، وأنَّهم فِي حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ؛ نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾[٥٢٣]؛ فإن سؤالَها لإهانة

---

(٥١٦) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥١٧) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٥١٨) سورة يس: ٢٢.

(٥١٩) سورة يس: ٢٢.

(٥٢٠) سورة يس: ٢٣.

(٥٢١) سورة الزمر: ٦٥.

(٥٢٢) سورة الرعد: ١٩.

(٥٢٣) سورة التكوير: ٨-٩.

قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكي: التعريض قسمان: قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلَى الْمَعنَى الآخر المقصود كما تقدم، وقسم لا يراد به، بل يُضرب مثلاً للمعنَى الذي هو مقصود التعريض؛ كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[٥٢٤].

النوع الرابع والستون[٥٢٥] فِي بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع، فأورد فيه نحو مائة نوع، [تُكُلِّم عن أغلبها فِي الأنواع التالية:

نوع الحقيقة والْمَجاز، نوع الإيْجاز والإطناب، نوع جدل القرآن، نوع فواصل القرآن، نوع المناسبات، نوعي الفواتح والخواتم، ونوع الخبر والإنشاء].

[**قال السيوطي**:] وهأنا أورد الباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعة فِي غير هذا الكتاب.

- **الإيهام ويُدعى التورية**[٥٢٦]: أن يذكر لفظ له معنيان، إما بالاشتراك أو التواطؤ، أو الحقيقة أو الْمَجاز، أحدها قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد ويُوَرِّي عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أول وهلة.

- **الاستخدام**: هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيان، بل فضَّله بعضهم عليها، ولَهم فيها عبارتان:

إحداهما: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر؛ مرادًا به أحد معانيه، ثُمَّ يؤتى بضميره مرادًا به الْمَعنَى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثُمَّ بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة بدر الدين بن جماعة فِي "المصباح"، ومشى عليه ابن أبي الإصبع، ومثله بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٥٢٧] الآية. فلفظ كتاب: يحتمل الأمد الْمَحتوم والكتاب

---

(٥٢٤) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥٢٥) هو النوع الثامن والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٥٢٦) الصواب أنه لا تورية فِي القرآن؛ كما حقق ذلك د. مُحَمَّد جابر فياض فِي رسالة له بعنوان: "التورية وخلو القرآن الكريم منها"، طبع دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩.

(٥٢٧) سورة الرعد: ٣٨.

المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم الْمَعنَى الأول، و(يَمحو) يخدم الْمَعنَى الثاني.

[**قال السيوطي**:] ومثال الاستخدام على طريقة السكاكي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾(٥٢٨)؛ فإن المراد به: آدم، ثُمَّ أعاد عليه الضمير مرادًا به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾(٥٢٩).

- **الالتفات**: نقل الكلام من أسلوب إلَى آخر؛ أعنِي: من التكلم أو الخطاب إلَى الغيبة إلَى آخر منها بعد التعبير بالأول، هذا هو المشهور.

وقال السكاكي: إما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره.

وله فوائد؛ منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملال لِما جُبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسلامة من الاستمرار على منوال واحد.

هذه هي فائدته العامة، ويَختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله.

مثاله من التكلم إلَى الخطاب -ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عناية تَختص بالمواجهة-: قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٥٣٠).

ومثاله من المتكلم إلَى الغيبة -ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نَمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه ليس فِى كلامه مِمَّن يتلون ويتوجه ويبدي فِي الغيبة خلاف ما يبديه فِي الحضور-: قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾(٥٣١)، والأصل: لنغفر لك.

ومثاله من الخطاب إلَى التكلم لَم يقع فِي القرآن.

ومثاله من الخطاب إلَى الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾(٥٣٢)، والأصل: بكم، ونكتة العدول عن خطابِهم إلى حكاية حالِهم لغيرهم: التعجب من كفرهم وفعلهم؛ إذ لو استمر على خطابِهم؛ لفاتت تلك الفائدة [وقيل غير ذلك].

---

(٥٢٨) سورة المؤمنون: ١٢.

(٥٢٩) سورة المؤمنون: ١٣.

(٥٣٠) سورة الأنعام: ٧١-٧٢.

(٥٣١) سورة الفتح: ١-٢.

(٥٣٢) سورة يونس: ٢٢.

ومثاله من الغيبة إلَى التكلم: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾(٥٣٣)، وفائدته فِي هذه [الآية] وأمثالِها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد. قاله الزمخشري.

ومثاله من الغيبة إلَى الخطاب: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا﴾(٥٣٤). ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إلَى قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾(٥٣٥) بالغائب، ثُمَّ بالخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾(٥٣٦).

تنبيهات:

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير فِي المنتقل إليه عائدًا فِي نفس الأمر إلَى المنتقل عنه، وإلا يلزم عليه أن يكون فِي (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضًا أن يكون فِي جملتين، صرح به صاحب "الكشاف" وغيره، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعًا غريبًا.

الثالث: ذكر التنوخي فِي "الأقصى القريب" وابن الأثير وغيرهما نوعًا غريبًا من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه؛ كقوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ بعد ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾؛ فإن الْمَعنَى: غير الذين غضبت عليهم، وتوقف فيه صاحب "عروس الأفراح".

الرابع: قال ابن أبي الأصبغ: جاء فِي القرآن من الالتفات قسم غريب جدًّا، لَم أظفر فِي الشعر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم فِي كلامه مذكورين مرتين، ثُمَّ يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلَى الإخبار عن الثاني، ثُمَّ يعود إلَى الإخبار عن الأول؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ﴾(٥٣٧)؛ انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفًا عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾(٥٣٨).قال: وهذا يَحسن أن يسمى: التفات الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات، نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخي وابن الأثير، وهو ستة أقسام أيضًا:

---

(٥٣٣) سورة الروم: ٤٨.

(٥٣٤) سورة مريم: ٨٨- ٨٩.

(٥٣٥) سورة الفاتحة:٢- ٤.

(٥٣٦) سورة الفاتحة: ٥.

(٥٣٧) سورة العاديات: ٦- ٧.

(٥٣٨) سورة العاديات: ٦- ٧.

من الواحد إلَى الاثنين؛ مثاله: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٥٣٩).

من [الواحد] إلَى الجمع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(٥٤٠).

ومن الاثنين إلَى الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾(٥٤١).

ومن [الاثنين] إلَى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾(٥٤٢).

ومن الجمع إلَى الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٥٤٣).

ومن [الجمع] إلَى الاثنين: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾(٥٤٤) إلَى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾(٥٤٥).

السادس: ويقرب منه أيضًا: الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلَى آخر؛ مثاله من المضارع إلَى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾(٥٤٦).

- **الاطراد:** هو أن يذكر المتكلم أسْمَاء آباء الممدوح مرتبة على حكم ترتيبها فِي الولادة.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه فِي القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾(٥٤٧)؛ قال: وإنَّما لَم يأت به على الترتيب المألوف؛ لأنه لَم يرد هنا مجرد ذكر الآباء، وإنَّما ذكرهم ليذكر ملتهم الَّتِي اتبعها، فبدأ بصاحب الملة، ثُمَّ بِمن أخذها عنه، أولاً فأولاً، على الترتيب.

- **الانسجام:** أن يكون الكلام لِخلوه من الانعقاد منحدرًا كتحدر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة، والقرآن كله كذلك.

---

(٥٣٩) سورة يونس: ٧٨.

(٥٤٠) سورة الطلاق: ١.

(٥٤١) سورة طه: ٤٩.

(٥٤٢) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٣) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٤) سورة الرحمن: ٣٣.

(٥٤٥) سورة الرحمن: ٣٤.

(٥٤٦) سورة النمل: ٨٧.

(٥٤٧) سورة يوسف: ٣٨.

قال أهل البديع: وإذا قوي الانسجام فِي النثر؛ جاءت قراءته موزونة بلا قصد؛ لقوة انسجامه، ومن ذلك ما وقع فِي القرآن موزونًا.

فمنه من بَحر الطويل: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٥٤٨).

ومن الكامل: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(٥٤٩).

- **الإدماج:** هو أن يدمج المتكلم غرضًا فِي غرض، أو بديعًا فِي بديع، بحيث لا يظهر فِي الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾(٥٥٠).

[**قال السيوطي:**] فِي هذه الآية إدماج غرض فِي غرض؛ فإن الغرض منها تفرده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلَى البعث والجزاء.

- **الافتنان:** هو الإتيان فِي كلام بفنين مختلفين؛ كالجمع بين الهناء والعزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ [وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا]﴾(٥٥١)، أو الجمع بين الفخر والتعزية؛ كما فِي قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾(٥٥٢).

- **الاقتدار:** هو أن يبرز المتكلم الْمَعنَى الواحد فِي عدة صور؛ اقتدارًا منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض.

قال ابن أبي الأصبغ: وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن.

- **ائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلافه مع الْمَعنَى:**

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضًا؛ بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة؛ كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾(٥٥٣)، فأتى بأغرب ألفاظ القسم ﴿تَٱللَّهِ﴾، وأغرب صيغ الأفعال الَّتِي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، وبأغرب ألفاظ الهلاك ﴿حَرَضًا﴾. ولَما أراد غير ذلك؛ قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾(٥٥٤)، فأتي بِجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها.

---

(٥٤٨) سورة الكهف: ٢٩.

(٥٤٩) سورة البقرة: ٢١٣.

(٥٥٠) سورة القصص: ٨٠.

(٥٥١) سورة مريم: ٧٢.

(٥٥٢) سورة الرحمن: ٢٦- ٢٧.

(٥٥٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٥٥٤) سورة الأنعام: ١٠٩.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنَى المراد، فإن كان فخمًا كانت ألفاظه فخمة، أو جزلاً فجزلة، أو غريبًا فغريبة، أو متداولاً فمتداولة، أو متوسطًا بين الغرابة والاستعمال فكذلك؛ كقوله: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا﴾[٥٥٥]؛ فهو أبلغ من (كبوا)؛ للإشارة إلَى أنَّهم يكبون كبًّا عنيفًا فظيعًا، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٥٥٦] أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة فِي جانب السيئة لثقلها.

– **الاستدراك والاستثناء:** شرط كونِهما من البديع أن يتضمنا ضربًا من الْمَحاسن زائدًا على ما يدل عليه الْمَعنَى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[٥٥٧]؛ فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾؛ لكان منفرًا لهم؛ لأنَّهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيْمانًا، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك؛ ليعلم أن الإيْمان موافقة القلب اللسان، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلامًا ولا يسمى إيْمانًا، وزاد ذلك إيضاحًا بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الأشكال؛ عُدَّ من الْمَحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٥٥٨]؛ فإن الإخبار عن هذه المدة بِهذه الصيغة يُمهد عذر نوح فِي دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم، إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عامًا؛ لَم يكن فيه من التهويل ما فِي الأول؛ لأن لفظ (الألف) فِي الأول أول ما يطرق السمع فيشتغل بِها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لَم يبق له بعد ما تقدمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف.

– **الاقتصاص:** ذكره ابن فارس، وهو أن يكون كل كلام فِي سورة مقتصًّا من كلام فِي سورة أخرى أو فِي تلك السورة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[٥٥٩] مأخوذ من قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾[٥٦٠].

---

(٥٥٥) سورة الشعراء: ٦٤

(٥٥٦) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥٥٧) سورة الحجرات: ١٤.

(٥٥٨) سورة العنكبوت: ٢٧.

(٥٥٩) سورة الصافات: ٥٧.

(٥٦٠) سورة سبأ: ٣٦.

- **الإبدال:** هو إقامة بعض الْحروف مقام بعض، وجعل منه ابن فارس: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾(٥٦١)؛ أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾(٥٦٢)، فالراء واللام متعاقبتان.

- **تأكيد المدح بما يشبه الذم:** قال ابن أبي الإصبع: هو فِي غاية العزة فِي القرآن.

[قال السيوطي:] [منه] قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾(٥٦٣)؛ فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج؛ كان تأكيدًا للمدح بِما يشبه الذم.

- **التفويف:** هو إتيان المتكلم بِمعانٍ شتَّى من المدح والوصف وغير ذلك من الفنون، كل فن فِي جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل فِي الزنة، وتكون فِي الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

[مثاله] من الطويلة: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾(٥٦٤).

قال ابن أبي الإصبع: ولَم يأت المركب من القصيرة فِي القرآن.

- **التقسيم:** هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً؛ نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٥٦٥)؛ إذ ليس فِي رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع فِي الأمطار، ولا ثالث لِهذين القسمين.

- **التدبيج:** هو أن يذكر المتكلم ألوانًا يقصد التورية بِها والكناية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾(٥٦٦).

قال: المراد بذلك -والله أعلم- الكناية عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق الَّتِي كثر السلوك عليها جدًّا، وهي أوضح الطرق وأبينها، ودونَها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنَّها فِي الخفاء والالتباس ضد البيضاء فِي الظهور والوضوح، ولَما كانت هذه الألوان

---

(٥٦١) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٢) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٣) سورة الحج: ٤٠.

(٥٦٤) سورة الشعراء: ٧٨-٨١.

(٥٦٥) سورة الرعد: ١٢.

(٥٦٦) سورة فاطر: ٢٧.

الثلاثة فِي الظهور للعين طرفين وواسطة؛ فالطرف الأعلى فِي الظهور والبياض، والطرف الأدنى فِي الخفاء والسواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان فِي التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكل علم نصب للهداية، منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريْمَة منقسمة كذلك، فحصل فيها التدبيج وصحة التقسيم.

– **التنكيت:** هو أن يقصد المتكلم إلَى شيء بالذكر دون غيره مِمَّا يسد مسده؛ لأجل نكتة فِي المذكور ترجح مجيئه على سواه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾(٥٦٧)، خص الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم –وهو تعالى رب كل شيء–؛ لأن العرب كان ظهر فيهم رجل يُعرف بابن أبي كبشة عَبَدَ الشعرى، ودعا خلقًا إلَى عبادتِها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ الَّتِي ادُّعيت فيها الربوبية.

– **التجريد:** هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة فِي كمالِها؛ نحو: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة، جردوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفًا بصفة البركة وعطفوه عليه؛ كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته فِي القرآن: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾(٥٦٨)، ليس الْمَعنَى أن الجنة فيها دار الخلد وغير دار الخلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار دارًا.

– **التعديد:** هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد فِي الصفات؛ كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾(٥٦٩).

– **الترتيب:** هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها فِي الخلقة الطبيعية، ولا يُدخل وصفًا زائدًا، ومثلَّه عبد الباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخٗاۚ﴾(٥٧٠).

– **الترقي والتدلي:** فِي نوع التقديْم والتأخير.

– **التضمين: يطلق علي أشياء:**

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو من نوع الْمَجاز.

---

(٥٦٧) سورة النجم: ٤٩.

(٥٦٨) سورة فصلت: ٢٨.

(٥٦٩) سورة الحشر: ٢٣.

(٥٧٠) سورة فاطر: ٦٧.

الثاني: حصول معنًى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهو من نوع الإيجاز.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها، وهو من نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير فِي أثناء الكلام لقصد تأكيد الْمَعنَى أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي؛ كإيداع حكايات الْمَخلوقين فِي القرآن؛ كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[٥٧١].

- **الجناس:** هو تشابه اللفظين فِي اللفظ.

قال فِي "كنْز البراعة": وفائدته الميل إلَى الإصغاء إليه؛ فإن مناسبة الألفاظ تُحدث ميلاً وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حُمل على معنًى ثُمَّ جاء والمراد به آخر؛ كان للنفس تَشَوُّق إليها.

وأنواع الجناس كثيرة.

مثاله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[٥٧٢]، والجناس فِي (يسقين) و(يشفين) -ويسمى جناس الخط-؛ بأن تختلف الحروف فِي النقط.

تنبيه:

لكون الجناس من الْمَحاسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة الْمَعنَى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[٥٧٣]؛ قيل: ما الحكمة فِي كونه لم يقل: (وما أنت بمصدق)؛ فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس، وأجيب: بأن فِي ﴿مُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ من الْمَعنَى ما ليس فِي (مصدق)؛ لأن معنًى قولك: (فلان مصدق لي): قال لي: صدقت، وأما (مؤمن)؛ فمعناه مع التصديق: إعطاء الأمن، ومقصودهم: التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبر به.

- **الجمع:** هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة فِي حكم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥٧٤]، جمع المال والبنون فِي الزينة.

- **الجمع والتفريق:** هو أن تُدخل شيئين فِي معنًى وتفرق بين جهتَي الإدخال، وجعل منه الطيبي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا.....﴾[٥٧٥] الآية؛ جمع النفسين فِي حكم التوفي، ثُمَّ فرق بين جهتَي التوفي بالحكم بالإمساك والإرسال؛ أي: الله يتوفى بالإمساك والإرسال؛ أي: الله يتوفى

---

(٥٧١) سورة البقرة: ٣٠.

(٥٧٢) سورة الشعراء: ٧٩- ٨٠.

(٥٧٣) سورة يوسف: ١٧.

(٥٧٤) سورة الكهف: ٤٦.

(٥٧٥) سورة الزمر: ٤٢.

الأنفس الَّتِي تُقبض والَّتِي لَم تُقبض، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى.

- **الجمع والتقسيم:** وهو جمع متعدد تحت حكم ثُمَّ تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾(٥٧٦).

- **الجمع مع التفريق والتقسيم:** كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ لأنَّها معنَى، إذ النكرة فِي سياق النفي تعم، والتفريق فِي قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾(٥٧٧)، والتقسيم فِي قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾.

- **جمع المؤتلف والمختلف:** هو أن يريد التسوية بين مَمْدوحين، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة فِي مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تُخالف معنَى التسوية؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ....﴾(٥٧٨) الآية؛ سوَّى فِي الحكم والعلم وزاد فضل سليمان بالفهم.

- **حسن النسق:** هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحمًا سليمًا مستحسنًا بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ....﴾(٥٧٩) الآية؛ فإن جمله معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة.

- **عتاب المرء نفسه:** منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى...﴾ الآيات(٥٨٠).

- **العكس:** هو أن يؤتى بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر جزء، ثُمَّ يُقَدَّم الْمُؤخَّر ويُؤَخَّر الْمُقدَّم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾(٥٨١).

- **العنوان:** قال ابن أبي الإصبع: هو أن يأخذ المتكلم فِي غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة فِي ألفاظ تكون عنوانًا لأخبار متقدمة وقصص سالفة، ومنه نوع عظيم جدًّا، وهو عنوان العلوم؛ بأن يذكر فِي الكلام ألفاظًا تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لَهَا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ

---

(٥٧٦) سورة فاطر: ٣٢.

(٥٧٧) سورة هود: ١٠٥- ١٠٨ وما بعدها.

(٥٧٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٥٧٩) سورة هود: ٤٤.

(٥٨٠) سورة هود: ٢٧.

(٥٨١) سورة الممتحنة: ١٠.

إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ .... ﴾[٥٨٢] الآيات، فيها عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الْهيئة.

– **الفرائد:** هو مختص بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظة تتنَزل منْزلة الفريدة من العقد – وهي الجوهرة الَّتِي لا نظير لَهَا– تدل على عظم فصاحة هذا الكلام، وقوة عارضته، وجزالة منطقه، وأصالة عربيته؛ بحيث لو أسقطت من الكلام؛ عزت على الفصحاء غرابتها، منه لفظ (حصحص) فِي قوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾[٥٨٣].

– **القسم:** هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخر له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذم لغيره، أو جاريًا مجرى الغزل والترفق، أو خارجًا مخرج الموعظة والزهد؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٥٨٤]: أقسم ﷻ بقسم يوجب الفخر، لتضمنه التمدح بأعظم قدرة وأَجَلّ عظمة.

– **اللف والنشر:** هو أن يذكر شيئان أو أشياء؛ إما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد، ثُمَّ يذكر أشياء على عدد ذلك كل واحد يرجع إِلَى واحد من المتقدم، ويفوض إِلَى عقل السامع رد كل واحد إِلَى ما يليق به.

مثاله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٥٨٥]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار، وهو لف ونشر تفصيلي.

– **المشاكلة:** ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه فِي صحبته تحقيقًا أو تقريرًا؛ كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٥٨٦]، فجعل جزاء السيئة سيئة مشاكلة؛ لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة.

– **الْمزاوجة:** أن يزاوج بين معنيين فِي الشرط أو الجزاء أو ما جرى مجراهما، ومنه فِي القرآن: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[٥٨٧].

– **المبالغة:** أن يذكر المتكلم وصفًا فيزيد فيه حتَّى يكون أبلغ من الْمَعنَى الذي قصده، وهو ضربان: مبالغة بالوصف؛ بأن يخرج إِلَى حد الاستعارة، ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ

---

(٥٨٢) سورة الأنعام: ٥٧.

(٥٨٣) سورة يوسف: ٥١.

(٥٨٤) سورة الذاريات: ٢٣.

(٥٨٥) سورة القصص: ٧٣.

(٥٨٦) سورة الشورى: ٤٠.

(٥٨٧) سورة الأعراف: ١٧٥.

نَارٌ﴾[٥٨٨]، ومبالغة بالصيغة، وصيغة المبالغة: (فَعْلان)؛ كالرحمن، و(فعليل)؛ كالرحيم، و(فعَّال)؛ كالتواب، و(فعول)؛ كغفور، و(فَعِل)؛ كحذر، و(فُعال) بالتخفيف؛ كعجاب، و(فُعَل)؛ كلُبَد، و(فُعْلى)؛ كالحسنَى.

فائدة [حول المبالغة فِي صفات الله[٥٨٩]]:

قال الزركشي فِي "البرهان": التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تَحصل المبالغة فيه بِحسب زيادة الفعل.

والثاني: بِحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنَزل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال.

– **المطابقة:** وتسمى الطباق، الجمع بين متضادين فِي الجملة، وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثاني يسمى التكافؤ، وكل منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب، ومن أمثلة ذلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾[٥٩٠]: الطباق بين ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟﴾، ﴿وَلْيَبْكُوا۟﴾.

– **الْمواربة**[٥٩١]: براء مهملة وباء موحدة: أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار؛ استحضر بِحذقه وجهًا من الوجوه يتخلص به: إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾[٥٩٢]؛ فإنه قرئ: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ﴾ ولَم يسرق، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد الراء وكسرتِها.

– **المراجعة:** قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكي المتكلم مراجعة من القول جرت بينه وبين مجاور له بأوجز عبارة وأعدل سبك وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥٩٣].

---

(٥٨٨) سورة النور: ٣٥.

(٥٨٩) انظر البحث الذي كتبه د. عبد العظيم المطعنِي بعنوان (أسس بلاغية تطبيقها على البيان القرآنِي محظور مثل المبالغة والسجع)، نشره ضمن كتابه "من قضايا البلاغة والنقد" (ص ١٣٢– ١٦٠).

(٥٩٠) سورة: التوبة: ٨٢.

(٥٩١) فِي النفس شيء من وجود هذا النوع البديعي فِي القرآن، والمثال الذي ذكره فيه نظر، والله أعلم.

(٥٩٢) سورة يوسف: ٨١.

(٥٩٣) سورة البقرة: ١٢٤.

[**قال السيوطي:**] جمعت: الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد.

- **النَّزاهة:** هى خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ﴾، ثُمَّ قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٥٩٤].

- **الإبداع:** أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع.

قال ابن أبي الإصبع: ولَم أر فِي الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[٥٩٥]؛ فإن فيها عشرين ضرباً من البديع وهي سبع عشرة لفظة.

النوع الخامس والستون[٥٩٦] فِي أمثال القرآن

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾[٥٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾[٥٩٨].

وأخرج البيهقي[٥٩٩] **عن أبي هريرة؛ قال:** قال رسول الله ﷺ: «**إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا الْمُحكم، وآمنوا بالْمُتشابه، واعتبروا بالأمثال**».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن علم أمثاله، والناس فِي غفلة عنه لاشتغالِهم بالأمثال وإغفالِهم الممثلات، والمثل بلا ممثل كالفرس بلا لِجام والناقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عده الشافعي مِمَّا يجب على الْمُجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثُمَّ معرفة ما ضُرب فيه من الأمثال الدوال على طاعته، المبينة لاجتناب ناهيه.

وقال الشيخ عز الدين: إنَّما ضرب الله الأمثال فِي القرآن تذكيرًا ووعظًا فما اشتمل منها على تفاوت ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذم أو نحوه؛ فإنه يدل على الإحكام.

---

(٥٩٤) سورة النور: ٤٨- ٥٠.

(٥٩٥) سورة هود: ٤٤.

(٥٩٦) هو النوع السادس والستون على ترتيب السيوطي.

(٥٩٧) سورة الروم: ٢٧.

(٥٩٨) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٥٩٩) قال في غاية البيان :"ضعيف جداً : وقد سبق في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

وقال غيره: ضرب الأمثال فِي القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير والوعظ، والحث والزجر، والاعتبار والتقرير، وتقريب المراد للعقل وتصويره بصورة الْمَحسوس؛ فإن الأمثال تُصَوِّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنَّها أثبت فِي الأذهان؛ لاستعانة الذهن فيها بالحواس.

ومن ثَمَّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالمشاهد.

وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان بتفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تَحقيق أمر أو إبطاله.

قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٦٠٠]، فامتن علينا بذلك لِما تضمنه من الفوائد.

قال الزركشي فِي "البرهان"[٦٠١]: ومن حكمته تعليم البيان، وهو من خصائص هذه الشريعة.

قال الزمخشري: الْتمثيل إنَّما يصار إليه لكشف المعاني، وإدناء المتوهم من المشاهد، فإن كان الْمُمثِّل له عظيمًا؛ كان الْمُمثَّل به مثله، وإن كان حقيرًا؛ كان الْمُمثَّل به كذلك.

وقال الأصبهاني: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأن ليس بالخفي فِي إبراز خفيات الدقائق ورفع الأستار عن الحقائق: تريك المتخيل فِي صورة المتحقق، والمتوهم فِي معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد، وفِي ضرب الأمثال تنكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامع الآبي؛ فإنه يؤثر فِي القلوب ما لا يؤثر فيها وصف الشيء فِي نفسه، ولذلك أكثر الله تعالى فِي كتابه وفِي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت فِي كلام النَّبِي ﷺ وكلام الأنبياء والحكماء.

فصل

أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرح به، وكامن لا ذكر للمثل فيه.

- **فمن أمثلة الأول قوله تعالى:** ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٦٠٢] الآيات؛ ضرب فيها للمنافقين مثلين: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزون بالإسلام، فيناكحهم المسلمون ويوارثونَهم ويقاسمونَهم

---

(٦٠٠) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٦٠١) (١/ ٤٨٧).

(٦٠٢) سورة البقرة: ١٧.

الفيء، فلما ماتوا؛ سلبهم الله العز كما سلب صاحب النار ضوءه ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَتٍ﴾؛ يقول: فِي عذاب، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ هو المطر ضرب مثله فِي القرآن، ﴿فِيهِ ظُلُمَتٌ﴾: ابتلاء، ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾: تخويف، ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾؛ يقول: يكاد محكم القرآن يدل على عورات المنافقين، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾[٦٠٣]؛ يقول: كلما أصاب المنافقون في الإسلام عزًّا اطمأنوا، فإن أصاب الإسلام نكبة قاموا فأبوا ليرجعوا إلى الكفر؛ كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٦٠٤] الآية»[٦٠٥].

- **وأما الكامنة؛ فقال الماوردي:** سَمِعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألت الحسين بن الفضل، فقلت: إنك تُخرج أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تجد فِي كتاب الله: خير الأمور أوساطها؟ قال: نعم؛ فِي أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٦٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[٦٠٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾[٦٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[٦٠٩].

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: من جهل شيئًا عاداه؟ قال: نعم؛ فِي موضعين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾[٦١٠]، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[٦١١].

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: احذر شر من أحسنت إليه؟ قال: نعم؛ ﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ

---

(٦٠٣) سورة البقرة: ١٩- ٢٠.

(٦٠٤) سورة الحج: ١١.

(٦٠٥) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ١٤٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٥٠رقم١٥٨) من طريقين عن أبي صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(٦٠٦) سورة البقرة: ٦٨.

(٦٠٧) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠٨) سورة الإسراء: ٢٩.

(٦٠٩) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦١٠) سورة يونس: ٣٩.

(٦١١) سورة الأحقاف: ١١.

أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾(٦١٢).

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: ليس الخبر كالعيان؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾(٦١٣).

قلت: فهل تجد: فِي الحركات بركات؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾(٦١٤).

قلت: فهل تجد: كما تدين تدان؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(٦١٥).

قلت: فهل تجد فيه قولُهم: حين تقلى تدري؟ قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾(٦١٦).

قلت: فهل تجد فيه: لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين؟ قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾(٦١٧).

قلت: فهل تجد فيه: من أعان ظالِمًا سُلِّط عليه؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾(٦١٨).

قلت: فهل تجد فيه قولُهم: لا تلد الحية إلا حيية؟ قال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾(٦١٩).

قلت: فهل تجد فيه: للحيطان آذان؟ قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾(٦٢٠).

قلت: فهل تجد فيه: الجاهل مرزوق والعالِم محروم؟ قال: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(٦٢١).

---

(٦١٢) سورة التوبة: ٧٤.

(٦١٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٦١٤) سورة النساء: ١٠٠.

(٦١٥) سورة النساء: ١٢٣.

(٦١٦) سورة الفرقان: ٤٢.

(٦١٧) سورة يوسف: ٦٤.

(٦١٨) سورة الحج: ٤.

(٦١٩) سورة نوح: ٢٧.

(٦٢٠) سورة التوبة: ٤٧.

(٦٢١) سورة مريم: ٧٥.

قلت: فهل تجد فيه: الحلال لا يأتيك إلا قوتًا، والحرام لا يأتيك إلا جزافًا؟ قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾(٦٢٢).

النوع السادس والستون(٦٢٣) فِي أقسام القرآن

أقسم الله تعالى بنفسه فِي القرآن فِي سبعة مواضع:

- [قوله تعالى:] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾(٦٢٤).
- ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾(٦٢٥).
- ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾(٦٢٦).
- ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٦٢٧).
- ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٦٢٨).
- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾(٦٢٩).
- ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾(٦٣٠).

والباقي كله قسم بمخلوقاته؛ كقوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾، ﴿وَالشَّمْسِ﴾، ﴿وَاللَّيْلِ﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾، والقسم لا يكون إلا باسم معظم.

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟

قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه على حذف مضاف؛ أي: ورب التين ورب الشمس، وكذا الباقي.

---

(٦٢٢) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٦٢٣) هو النوع السابع والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٢٤) سورة يونس: ٥٣.

(٦٢٥) سورة التغابن: ٧.

(٦٢٦) سورة مريم: ٦٨.

(٦٢٧) سورة الحجر: ٩٢.

(٦٢٨) سورة النساء: ٦٥.

(٦٢٩) سورة المعارج: ٤.

(٦٣٠) سورة الذاريات: ٢٢- ٢٣.

الثاني: أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بِها، فنَزل القرآن على ما يعرفونه.

الثالث: أن الأقسام إنَّما تكون بِما يعظمه المقسم أو يُجله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بِمصنوعاته؛ لأنَّها تدل على بارئ وصانع.

والقصد بالقسم تَحقيق الخبر وتوكيده، حتَّى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٦٣١] قسمًا، وإن كان فيه إخبار بشهادة؛ لأنه لَما جاء توكيدًا للخبر سُمِّي قسمًا.

وقد قيل: ما معنَى القسم منه تعالى؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مصدق بِمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده (!).

وأجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتِهم القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرًا.

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يُفصل باثنين: إما بالشهادة، وإما بالقسم، فذكر تعالى فِي كتابه النوعين حتَّى لا يبقى لَهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾[٦٣٢]، وقال: ﴿قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٣]، وعن بعض الأعراب أنه لَما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٤]؛ صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل حتَّى ألجأه إلَى اليمين؟

قال ابن القيم[٦٣٥]: اعلم أن الله ﷻ يقسم بأمور على أمور، وإنَّما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض الْمَخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته.

فالقسم: إما على جملة خبرية، وهو الغالب؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٦]، وإما على جملة طلبية؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[٦٣٧].

مع أن هذا القسم قد يراد به تَحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تَحقيق القسم، فالمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلابد أن يكون مِمَّا يحسن فيه، وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتِها، فأما الأمور المشهورة الظاهرة؛

---

(٦٣١) سورة المنافقون: ١.

(٦٣٢) سورة آل عمران: ١٨.

(٦٣٣) سورة يونس: ٥٣.

(٦٣٤) سورة الذاريات: ٢٢- ٢٣.

(٦٣٥) "التبيان فِي أقسام القرآن" (ص ١- ٣).

(٦٣٦) سورة الذاريات: ٢٣.

(٦٣٧) سورة الحجر: ٩٢-٩٣.

كالشمس، والقمر، والليل، والنهار، والسماء، والأرض؛ فهذه يُقْسَم بِها ولا يُقْسَم عليها.

وما أقسم عليه الرب؛ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسمًا به، ولا ينعكس.

وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة، وهو الغالب، ويَحذفه أخرى؛ كما يَحذف جواب (لو) كثيرًا للعلم به.

والقسم لَما كان يكثر فِي الكلام؛ اختُصر فصار فعل القسم يُحذف ويكتفى بالباء، ثُمَّ عوض من الباء الواو فِي الأسْمَاء الظاهرة، والتاء فِي اسم الله تعالى؛ كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٦٣٨].

قال[٦٣٩]: ثُمَّ هو ﷻ يقسم على أصول الإيْمان الَّتِي تَجب على الخلق معرفتها، وتارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[٦٤٠].

والثاني: كقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٦٤١].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٦٤٢].

﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[٦٤٣] الآيات.

والرابع: كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[٦٤٤]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾[٦٤٥].

والخامس: كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٦٤٦] الآيات، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾

---

(٦٣٨) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٦٣٩) "التبيان فِي أقسام القرآن" (ص ٣- ٢٥) بتصرف واختصار.

(٦٤٠) سورة الصافات: ١- ٤.

(٦٤١) سورة النجم: ١- ٢.

(٦٤٢) سورة يس: ١- ٣.

(٦٤٣) سورة النجم: ١- ٢.

(٦٤٤) سورة الذاريات: ١- ٦.

(٦٤٥) سورة المرسلات: ١- ٧.

(٦٤٦) سورة الليل: ١- ٤.

إلَى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[٦٤٧]، ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾إلخ[٦٤٨]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الآيات[٦٤٩]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلَى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[٦٥٠].

قال[٦٥١]: وأكثر ما يحذف الجواب إذا كان فِي نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه؛ فإن المقصود يَحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز؛ كقوله: ﴿صَ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[٦٥٢]؛ فإن فِي المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد وما يحتاجون إليه والشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه -وهو كونه حقًّا من عند الله غير مفترى كما يقوله الكافرون- ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: إن القرآن لَحق، وهذا يطرد فِي كل ما شابه ذلك؛ كقوله: ﴿قَ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾[٦٥٣]، وقوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٦٥٤]؛ فإنه يتضمن إثبات المعاد، وقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾[٦٥٥] الآيات؛ فإنَّها أزمان تتضمن أفعالاً معظمة من المناسك وشعائر الحج الَّتِي هي عبودية محضة لله تعالى وذل وخضوع لعظمته، وفِي ذلك تعظيم ما جاء به مُحمَّد وإبراهيم -عليه الصلاة والسلام-.

قال[٦٥٦]: ومن لطائف القسم قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[٦٥٧] الآيات، أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له، وذلك متضمن لتصديقه له، فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته، وتأمل

---

(٦٤٧) سورة العاديات: ١- ٦.

(٦٤٨) سورة العصر: ١- ٢.

(٦٤٩) سورة التين: ١- ٤.

(٦٥٠) سورة البلد: ١- ٤.

(٦٥١) "التبيان فِي أقسام القرآن" (١٠- ٢٩)؛ بتصرف.

(٦٥٢) سورة ص: ١.

(٦٥٣) سورة ق: ١.

(٦٥٤) سورة القيامة: ١.

(٦٥٥) سورة الفجر: ١.

(٦٥٦) "التبيان فِي أقسام القرآن" (٧٢- ٧٣)؛ بتصرف.

(٦٥٧) سورة الضحى: ١.

مطابقة هذا القسم -وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل- للمقسَم عليه- وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه حَتَّى قال أعداؤه: ودَّع محمدًا ربه-، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.

أفرد [ابن قيم الجوزية هذا النوع] بالتصنيف فِي مجلد سماه "التبيان"(٦٥٨).

النوع السابع والستون(٦٥٩) فِي جدل القرآن (٦٦٠)

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم تبنَى من كليات المعلومات العقلية والسمعية وإلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين؛ لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾(٦٦١).

والثاني: أن المائل إلَى دقيق الْمحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يُفْهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون؛ لَم ينحط إلَى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولَم يكن ملغزًا، فأخرج تعالى مخاطباته فِي مُحاجة خلقه فِي أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء.

فصل من الأنواع المصطلح عليها فِي علم الجدل

- **السبر والتقسيم:** ومن أمثلته فِي القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾(٦٦٢) الآيتين؛ فإن الكفار لَما حرَّموا ذكور الأنعام تارة، وإناثها أخرى؛ ردَّ تعالى ذلك عليهم بطريق السبر والتقسيم، فقال: إن الخلق لله تعالى، خلق من كل زوج مِمَّا ذَكَرَ ذكرًا وأنثى، فمما جاء تحريم ما ذكرتُم؟ أي: ما علته؟ لا يخلو إما أن يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة أو اشتمال الرحم الشامل لَهما أو لا يُدرى له علة -وهو التعبدي؛ بأن أخذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ

---

(٦٥٨) مطبوع بتصحيح وتعليق: مُحَمَّد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٦٥٩) هو النوع الثامن والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٦٠) انظر: "البرهان" للزركشي (٢/ ٢٤).

(٦٦١) سورة إبراهيم: ٤.

(٦٦٢) سورة الأنعام: ١٤٣.

عن الله تعالى إما بوحى وإرسال رسول أو سماع كلامه ومشاهدة تلقي ذلك عنه، وهو معنَى قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾(٦٦٣)-، فهذه وجوه التحريْم لا تَخرج عن واحد منها. والأول يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حرامًا، والثاني يلزم عليه أن تكون جميع الإناث حرامًا، والثالث يلزم عليه تحريْم الصنفين معًا.

فبطل ما فعلوه من تحريْم بعض فِي حالة وبعض فِي حالة؛ لأن العلة على ما ذُكر تقتضي إطلاق التحريْم، والأخذ عن الله بلا واسطة باطل ولَم يدعوه، وبواسطة رسول كذلك؛ لأنه لَم يأت إليهم رسول قبل النَّبِي ﷺ، وإذا بطل جميع ذلك؛ ثبت المدعى، وهو أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

- **ومنها: القول بالموجب:**

قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته: ردُّ كلام الخصم من فحوى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة فِى كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فثبتها لغير ذلك الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾(٦٦٤) الآية. فالأعز وقعت فِي كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله فِي الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، فكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لكن هم الأذل الْمُخْرَج، والله ورسوله الأعز الْمُخْرِج.

والثاني: حمل لفظ وقع فِي كلام الغير على خلاف مراده مِمَّا يحتمله بذكر متعلقه، ولَم أر من أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾(٦٦٥).

- **ومنها: التسليم:** وهو أن يُفرض الْمُحال إما منفيًّا أو مشروطًا بحرف الامتناع ليكون المذكور مُمْتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثُمَّ يسلم وقوع ذلك تسليمًا جدليًّا ويدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ

---

(٦٦٣) سورة الأنعام: ١٤٤.

(٦٦٤) سورة المنافقون: ٨.

(٦٦٥) سورة التوبة: ٦١.

كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٦٦٦). الْمَعنَى: ليس مع الله من إله، ولو سلم أن معه ﷻ إلَهًا؛ لزم من ذلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بِما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم فِي العالَم أمر ولا ينفذ حكم ولا ينتظم أحواله، والواقع خلاف ذلك، ففرض إلَهين فصاعدًا محال لِما يلزم منه الْمُحال.

– **ومنها: الإسجال:** وهو الإتيان بألفاظ تسجل على الْمُخاطب وقوع ما خوطب به؛ نحو: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾(٦٦٧)، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾(٦٦٨)؛ فإن فِي ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يُخلف وعده.

– **ومنها: الانتقال:** وهو أن ينتقل المستدل إلَى استدلال غير الذي كان آخذًا فيه؛ لكون الخصم لَم يفهم وجه الدلالة من الأول؛ كما جاء فِي مناظرة الخليل الجبار لَما قال له: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾(٦٦٩)، فقال الجبار: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، ثُمَّ دعا بِمن وجب عليه القتل فأعتقه ومن لا يجب عليه فقتله، فعلم الخليل أنه لَم يفهم معنَى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل عليه السلام إلَى استدلال لا يَجد الجبار له وجهًا يتخلص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾(٦٧٠)، فانقطع الجبار وبُهت ولَم يُمكنه أن يقول: أنا الآتي بِها من المشرق؛ لأن من هو أسن منه يكذبه.

– **ومنها: المناقضة:** وهي تعليق أمر على مستحيل إشارة إلَى استحالة وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾(٦٧١).

– **ومنها:** مجاراة الخصم ليعثر، بأن يسلم بعض مقدماته حيث يراد تبكيته وإلزامه؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝١٠ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ﴾(٦٧٢) الآية. فقولُهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ **مِّثْلُكُمْ**﴾ فيه اعتراف الرسل بكونِهم مقصورين على البشرية، فكأنَّهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مرادًا، بل هو من مجاراة

---

(٦٦٦) سورة المؤمنون: ٩.

(٦٦٧) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٦٦٨) سورة غافر: ٨.

(٦٦٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧٠) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧١) سورة الأعراف: ٤٠.

(٦٧٢) سورة إبراهيم: ١٠ و١١.

الخصم ليعثر، فكأنَّهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشرًا حق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يَمن الله تعالى علينا بالرسالة.

النوع الثامن والستون[٦٧٣] فِي معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه

[التفسير فِي اللغة:]

التفسير تفعيل من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء. وقيل: مأخوذ من التفسير، وهي اسم لِما يُعرف به الطبيب المرض.

[التأويل فِي اللغة:]

والتأويل أصله من الأول، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلَى ما تَحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع الْمَعنَى فيه موضعه.

[التفسير والتأويل اصطلاحًا والفرق بينهما:]

اختلف فِي التفسير والتأويل:

فقال أبو عبيدة[٦٧٤] **وطائفة:** هما بِمعنَى.

وقد أنكر ذلك قوم، حتَّى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ فِي زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب[٦٧٥]: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله فِي الألفاظ ومفرداتِها، وأكثر استعمال التأويل فِي المعاني والجمل، وأكثر ما يُستعمل فِي الكتب الإلَهية، والتفسير يُستعمل فيها وفِي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يَحتمل إلا وجهًا واحدًا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلَى معانٍ مختلفة إلَى واحد منها بِما ظهر من الأدلة.

قال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنَى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به؛ فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد الْمُحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

قال أبو طالب التغلبِي[٦٧٦]: التفسير: بيان وضع اللفظ: إما حقيقة أو مجازًا؛ كتفسير

---

(٦٧٣) هو النوع السابع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٦٧٤) وقع فِي المطبوعة والمحققة: "أبو عبيد"، ولعل الصواب ما أثبته؛ كما فِي "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنَى (١/ ٨٦)، وكما صرح بذلك ابن حجر فِي "فتح الباري" (١٣/ ٥٢٦).

(٦٧٥) مقدمة "جامع التفاسير" (ص ٤٧).

(٦٧٦) كذا فِي المحققة، وفِي المطبوعة: "الثعلبِي"، ولَم يتبين لي وجه الصواب فيهما.

الصراط بالطريق، والصيب بالمطر. والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من (الأول)، وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبار عن دليل المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾[٦٧٧] تفسيره: أنه من الرصد؛ يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد: مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

وقال الأصبهاني في "تفسيره"[٦٧٨]: اعلم أن التفسير فِي عرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره وبحسب الْمَعنَى الظاهر وغيره. والتأويل أكثره فِي الجمل، والتفسير: إما أن يُستعمل فِي غريب الألفاظ؛ نحو: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، أو فِي وجيز يتبين بشرح؛ نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٦٧٩]، وإما فِي كلام متضمن لقصة لا يُمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓـُٔ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[٦٨٠]، وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[٦٨١]، وأما التأويل: فإنه يُستعمل مرة عامًّا، ومرة خاصًّا؛ نحو الكفر المستعمل تارة فِي الجحود الْمطلق وتارة فِي جحود الباريT خاصة، والإيْمان الْمستعمل فِي التصديق الْمطلق تارة، وفِي تصديق الحق أخرى، وإما فِي لفظ مشترك بين معانٍ مختلفة؛ نحو لفظ: (وجد) المستعمل فِي الْجِدَة والوجد والوجود[٦٨٢].

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مِمَّا يتعلق بالتأويل.

وقال قوم منهم البغوي والكواش: التأويل: صرف الآية إِلَى معنَى موافق لِما قبلها وما بعدها، تَحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

---

(٦٧٧) سورة الفجر: ١٤.

(٦٧٨) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فِيه.

(٦٧٩) سورة البقرة: ٤٨.

(٦٨٠) سورة التوبة: ٣٧.

(٦٨١) سورة البقرة: ١٨٩.

(٦٨٢) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فِيه.

وقال أبو حيان[٦٨٣]: **التفسير**: علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن.

ومدلولاتِها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها الَّتِي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك.

قال: فقولنا: "علم" جنس.

وقولنا: "يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن" هو علم القراءة.

وقولنا: "**ومدلولاتِها**"؛ أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه فِي هذا العلم.

وقولنا: "وأحكامها الإفرادية والتركيبية": هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع.

وقولنا: "ومعانيها الَّتِي تحمل عليها حالة التركيب": يشمل ما دلالته بالحقيقة، وما دلالته بالْمَجاز؛ فإن التركيب يقتضي بظاهره شيئًا، ويصد عن الحمل عليه صاد فيُحمل على غيره، وهو الْمَجاز.

وقولنا: "وتتمات لذلك": هو مثل معرفة النسخ، وسبب النُّزول، وقصة توضح بعض ما أُبْهم فِي القرآن، ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يُفهم به كتاب الله المَنزل على نبيه مُحمَّد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النُّزول والناسخ والمنسوخ.

فصل [وجه الحاجة إلى التفسير]

وأما وجه الحاجة إليه؛ فقال بعضهم: اعلم أن من المعلوم أن الله إنَّما خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنَّما احتيج إِلَى التفسير لِما سيُذكر بعد تقرير قاعدة، وهي: أن كل من وضع من البشر كتابًا؛ فإنَّما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنَّما احتيج إِلَى الشروح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة الْمصنَّف؛ فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة فِي اللفظ الوجيز، وإنَّما عسر فهم مراده، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لَهَا؛ اعتمادًا على وضوحها، أو لأنَّها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان الْمَحذوف ومراتبه.

---

(٦٨٣) "البحر المُحيط" (١/ ١٣- ١٤).

وثالثها: احتمال اللفظ لِمعانٍ؛ كما فِي الْمَجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلَى بيان غرض المصنف وترجيحه.

و[**هناك أمر رابع:**] قد يقع فِي التصانيف ما لا يَخلو عنه بشر من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك.

إذا تقرر هذا؛ فنقول: إن القرآن إنَّما نزل بلسان عربي فِي زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه؛ فإنَّما كان يظهر لَهم بعد البحث والنظر مع سؤالِهم النَّبي ﷺ فِي الأكثر؛ كسؤالِهم لَما نزل قوله: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[٦٨٤]، فقالوا: وأينا لَم يظلم نفسه؟! ففسره النَّبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾[٦٨٥]، وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير؟ فقال: «**ذلك العرض**»[٦٨٦]، وكقصة عدي بن حاتم فِي الخيط الأبيض والأسود[٦٨٧]... وغير ذلك مِمَّا سألوا عن آحاد منه. ونحن محتاجون إلَى ما كانوا يحتاجون إليه

---

(٦٨٤) سورة الأنعام: ٨٢.

(٦٨٥) سورة لقمان: ١٣.

قال في غاية البيان :"أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٦٥٣٨) كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم باب ما جاء في المتأولين ومسلم في الصحيح (١٢٤) كتاب الإيمان باب صدق الإيمان وإخلاصه عن ابن مسعود "اهـ.

(٦٨٦) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٦٥٥) كتاب التفسير باب {فسوف يحاسب حساباً يسيراً} ومسلم في الصحيح (رقم٢٨٧٦) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ :" من حوسب يوم القيامة عذب" فقلت: أليس قد قال الله ﷻ {فسوف يحاسب حساباً يسيراً} ؟ فقال:" ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض! من نوقش الحساب يوم القيامة عذب"اهـ.

(٦٨٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٨١٧) كتاب الصوم باب قول الله تعالى ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ ومسلم في الصحيح كتاب الصوم باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (رقم١٠٩٠) عن عدي بن حاتم قال: لما نزلت {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود} عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك؟ فقال:"

=

وزيادة على ذلك مِمَّا لَم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجًا إلَى التفسير، ومعلوم أن تفسير بعضه يكون من قِبَل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قِبَل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

قال الخويبي: أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يُسمع من الرسول ﷺ، وذلك متعذر إلا فِي آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده فِي كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد فِي جميع آياته.

فصل [شرف التفسير]

وأما شرفه؛ فلا يَخفى.

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾(٦٨٨).

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس فِي قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾؛ قال:«المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابِهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه»(٦٨٩).

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾(٦٩٠).

أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة؛ قال: «ما مررت بآية فِي كتاب الله لا أعرفها إلا حزنتني؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾»(٦٩١).

=

إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"اهـ.

(٦٨٨) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٦٨٩) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (رقم٤) وعنه الحارث المحاسبي في فهم القرآن (٣٢٧) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٣/ ٨٩) وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٥٣١رقم٢٨٢٢) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٠) وفي القطع والإئتناف (١/ ١١٤) من طرق عن عبد الله بن صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٢/ ٦٦) لابن المنذر"اهـ.

(٦٩٠) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٦٩١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٧١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٧٦رقم٢٧٤) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٩/ ٣٠٦٤رقم١٧٣٢٧)

=

وأخرج البيهقي وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**»(٦٩٢).

وأخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق؛ قال: «لأن أُعرب آية من القرآن أحب إلَيَّ من أن أحفظ آية»(٦٩٣).

[**قال السيوطي:**] معنَى هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان فِي سليقتهم لا يحتاجون إلَى تعلُّمه.

ثُمَّ رأيت ابن النقيب جنح إلَى ما ذكرته، وقال: يجوز أن يكون المراد: الإعراب الصناعي، وفيه بُعْدٌ.

[**حكم التفسير وفضله:**]

وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات وأَجَلّ العلوم الثلاثة الشرعية.

قال الأصبهاني(٦٩٤): أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان: تفسير القرآن.

بيان ذلك: أن شرف الصناعة:

- إما بشرف موضوعها؛ مثل الصياغة؛ فإنَّها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة.

- وإما بشرف غرضها؛ مثل صناعة الطب؛ فإنَّها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض

=

وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٩٥) من طرق عن عمرو بن مرة عنه به"اهـ.

(٦٩٢) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: وقد سبق في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٦٩٣) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٨٢رقم٦٢١) ومن طريقه الأنباري في الإيضاح (١/ ٢٢رقم٢٢) وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأشراف (١٩٧رقم٤٤١) من طريقين عن الليث بن سعد حدثني أبو الأزهر أن أبا بكر الصديق ﷺ قال :" لأن أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية".

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع.

وأخرجه ابن الأنباري في الإيضاح (١/ ٢٠رقم١٦) من طريق شريك عن جابر عن محمد بن عبد الرحمن عن زيد عن أبي بكر وعمر:" لبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جابر الجعفي، متروك"اهـ.

(٦٩٤) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصبهاني" (ص ٩١- ٩٢) بنحوه.

الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح.

– وإما بشدة الحاجة إليه؛ كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلَى الطب؛ إذ ما من واقعة فِي الكون فِي أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلَى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين؛ بخلاف الطب؛ فإنه يحتاج إليه بعض الناس فِي بعض الأوقات.

إذا عُرف ذلك؛ فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث:

– أما من جهة الموضوع؛ فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه».

– أما من جهة الغرض؛ فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلَى السعادة الحقيقية الَّتِي لا تفنَى.

– وأما من جهة شدة الحاجة؛ فلأن كل كمال دينِي أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلَى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.